

المؤتمر الدولي المعني بالتغذية



الإعلان العالمي الخاص بالتغذية و خطة العمل المرتبطة به
روما، ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٢



المؤتمر الدولي المعني بالتغذية

الاعلان العالمي الخاص بالتغذية وخطة العمل المرتبطة به
روما، ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
منظمة الصحة العالمية

الأوصاف المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض موضوعاته لا تعبر عن أى رأى خاص لمنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة أو لمنظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالوضع القانونى لأى بلد أو اقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها أو تخومها.

حقوق الطبع محفوظة ولا يجوز، كلياً أو جزئياً، إعادة طبع هذا الكتاب أو خزنه فى أى نظام لاسترجاع المعلومات، أو نقله بأى شكل من الأشكال أو بأى وسيلة من الوسائل سواء كانت الكترونية أو ميكانيكية أو بالاستنساخ الفوتوغرافى الا بترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مع بيان الغرض منه وحدود استعماله الى:

The Director, Publications Division,
Food and Agriculture Organization of the United Nations,
Viale delle Terme di Caracalla, 00100 Rome, Italy.

أو

The Chief, Publications Division,
World Health Organization,
20 Avenue Appia,
CH.1211, Geneva,
Switzerland.

©FAO and WHO, 1992

Printed in Italy

الاعلان العالمى بشأن التغذية

١ - نحن الوزراء والمفوضين ممثلى ١٥٩ دولة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية المنتدبين الى المؤتمر الدولى المعنى بالتغذية (روما، ديسمبر/كانون الاول ١٩٩٢)، نعلن التميميم على ازالة الجوع والتغلب على سوء التغذية بجميع أشكالها. فالجوع وسوء التغذية ظاهرتان يرفضهما عالم يملك من المعارف والموارد ما يؤهله للقضاء على هذه الكارثة التى تعانى من شرها البشرية. ونقرُّ بأن حصول الانسان على كفايته من الغذاء السليم هو حق مطلق. ونسلم بأن فى العالم من الأغذية ما يفى بحاجة كل الناس، فيما جوهر المشكلة يكمن فى اتاحة الفرص العادلة لحصول كل فرد على غذائه. وباسم حق الانسان بالعيش الكريم، وبخاصة حقه بالتغذية الكافية، المنصوص عليه فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان، نلتزم بالعمل المشترك فى سبيل جعل نجاة الانسان من خطر الجوع، حقيقةً راهنة. ونتعهد بالعمل متضامنين بقوة، من أجل أن تنعم جميع الشعوب بالرخاء التغذوى الدائم، فى عالم عادل ذى بيئة معافاة، يسوده السلام.

٢ - وعلى الرغم مما أحرزه العالم من تقدم ملموس فى رفع معدل الأعمار، ومكافحة أمية الراشدين، وتحسين الوضع التغذوى، فاننا نرغب بقلق شديد واقعا مريرا يتمثل فى كون ٧٨٠ مليون نسمة من شعوب العالم النامى - أى نحو ٢٠ فى المائة من السكان - تعوزهم سبل الحصول على كفايتهم اليومية من الأغذية الأساسية الصحية التى لا غنى لهم عنها.

٣ - ونقابل بالأسى ما نشهده من تفشى سوء التغذية والارتفاع المتواصل فى عدد المصابين بها من الأطفال دون الخامسة، فى أنحاء من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى. علاوة على ذلك يعانى ما يزيد على مليارى نسمة، معظمهم من النساء والأطفال، من نقص عنصر فى طعامهم، أو أكثر، من العناصر المغذية الدقيقة. والى الآن يولد أطفال متخلفون عقليا بسبب نقص مادة اليود، فيما يبلى آخرون بالكفاف، أو يهلكون نتيجة افتقارهم الى فيتامين "أ"، وهناك أعداد هائلة من النساء والأطفال الذين يعانون من نقص عنصر الحديد. واصابة مئات الملايين من الناس بالأمراض السارية وغيرها، الناجمة عن تلوث الماء والغذاء وفى الوقت عينه، تسبب الأمراض المزمنة وغير السارية، الناشئة عن الإفراط فى الطعام، أو عن التغذية غير المتوازنة، وفيات مبكرة فى البلدان المتقدمة والنامية، على حد سواء.

٤ - وناشد الأمم المتحدة، المبادرة الى بحث مسألة الاعلان عن عقد دولي للأغذية والتغذية، مستعينة في هذا السبيل بهيكلية قائمة وبالموارد المتاحة، مفسحة بذلك أوسع المجال لتحقيق أهداف الاعلان العالمي بشأن التغذية. ويقتضى لذلك ايلاء اهتمام خاص لمشكلات الغذاء والتغذية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٥ - اننا نعتزف بكون الفقر والجهل الناشئين غالبا عن التخلّف، هما السبب المسؤول عن الفقر وسوء التغذية. فثمة فقراء في معظم المجتمعات لاحظ لهم في الوصول الى العناصر الاساسية لرخائهم التغذوي، أي المأكل الملانم، والمشرب السليم، ومرافق الصحة العامة والخدمات الصحية والتعليمية.

٦ - اننا نلتزم بضمان افضاء البرامج والسياسات الإنمائية إلى الارتقاء بحياة الانسان على نحو قابل للاستمرار بحيث تراعى البيئة وتنهض بغذاء وصحة الأجيال الحالية والمقبلة. والادوار الوظيفية المتعددة للزراعة، لاسيما ما يتعلق منها بالامن الغذائي، والتغذية، والزراعة القابلة للاستمرار، وصيانة الموارد الطبيعية ترتدى أهمية خاصة في هذا السياق. وعلينا كذلك أن نطبق، على مستوى الاسرة والمجتمعات المحلية وعلى الصعيدين القطري والدولي، سياسات وبرامج متماسكة في ميادين الزراعة وتربية الحيوان وممايد الاسماك والاغذية والتغذية والصحة والتعليم والاسكان والبيئة والاقتصاد والاجتماع تكفل تحقيق التوازن بين البشر والموارد المتاحة، وبين المناطق الريفية والحضرية، والحفاظ على هذا التوازن.

٧ - ويعود بظء التقدم في حل المشكلات التغذوية الى نقص الموارد البشرية والمالية والقدرات المؤسسية وعدم الالتزام بالسياسات في العديد من البلدان لتقييم طبيعة المشكلات التغذوية وحجمها وأسبابها ولتنفيذ برامج منسّقة للتغلب عليها. ولا غنى عن البحوث العلمية الأساسية والتطبيقية ونظم رصد أوضاع الاغذية والتغذية كي يتسنى، على نحو أكثر وضوحا، تحديد العوامل في نشوء مشكلات سوء التغذية، وتبين السبل والوسائل الكفيلة بالقضاء على هذه المشكلات، وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال والمسنين.

٨ - وعلاوة عن ذلك، فان الارتقاء بمستوى التغذية يعوقه استمرار الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والفوارق بين الجنسين وتشريعات استنسابية وممارسات التمييز، وكوارث الفيضانات، والجفاف، والتمحر والكوارث الطبيعية الأخرى، كما يعوقه في بلدان كثيرة ضآلة المخصصات للزراعة والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى، المدرجة في الميزانيات

٩ - وقد أسفرت الحروب والاحتلالات، والقتال الأهلية، والكوارث الطبيعية بالإضافة الى انتهاكات حقوق الانسان وقصور السياسات الاقتصادية والاجتماعية، عن وجود عشرات الملايين من اللاجئين والنازحين وضحايا الحروب من المدنيين العزل المهجرين، وهم من أشد الفئات حساسية من الناحية التغذوية. وكثيرا ما تكون الموارد اللازمة لتأهيل هذه الفئات ورعايتها غير كافية على الاطلاق، كما أن تفسى حالات النقص التغذوي بينهم من الامور الشائعة. ويتعين على جميع الجهات المسؤولة أن تتعاون لتأمين وصول الامدادات الغذائية والطبية الى محتاجيها وتوزيعها في الوقت المناسب، طبقا لميثاق الامم المتحدة.

١٠ - وقد عززت الظروف العالمية المتغيرة وتراجع حدة التوترات الدولية آفاق الحلول السلمية للنزاعات، وأتاحت لنا فرصة لم تسنح من قبل لاعادة توجيه مواردنا بصورة مركزة نحو أغراض انتاجية ونافعة اجتماعيا تكفل الارتقاء بمستوى تغذية الناس كافة، ولا سيما الفئات الفقيرة والمحرومة والحساسة.

١١ - اننا ندرك أن النهوض بمستوى التغذية يعد شرطا أساسيا لتنمية المجتمعات، لا بد منه هدفا رئيسيا لمسيرة التنمية البشرية، ويجب أن يكون محور خططنا واستراتيجياتنا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويتوقف تحقيق هذه الغاية على تعميق المشاركة الشعبية وتعزيز الأعمال الجماعية والمتعددة القطاعات على جميع المستويات مع مراعاة تأثيراتها بعيدة المدى. ولربما يتعين الشروع في تدابير قصيرة المدى لتحسين أوضاع التغذية أو تعزيز هذه التدابير استكمالا للمنافع المستمدة من الجهود الانمائية الأبعد مدى.

١٢ - يجب أن تستهدف السياسات والبرامج أشد الناس احتياجا. وينبغي توجيه أولوياتنا نحو تنفيذ سياسات وبرامج محورها الشعوب تزيد من فرص وصول فقراء الريف والحضر الى الموارد والتحكم فيها بحيث يرتفع مستوى قدرتهم الانتاجية وكذلك دخلهم، وتتعزيز قدراتهم على توفير الرعاية لأنفسهم. ويجب أن ندعم ونعزز مبادرات الشعوب والمجتمعات المحلية، وأن نكفل مشاركة الفقراء في اتخاذ القرارات ذات الأثر في حياتهم. إننا نسلم تماما بأهمية وحدة الأسرة في توفير ما يكفي من أغذية وتغذية وبيئة الرعاية المناسبة لتلبية الاحتياجات المادية والعقلية والعاطفية والاجتماعية للأطفال والفئات الحساسة الأخرى بما في ذلك المسنين. وفي الظروف التي لا تستطيع فيها الأسرة أداء وظائفها على نحو كاف، يتعين على المجتمع و/أو الحكومة تقديم مجموعة من وسائل الدعم للفئات الحساسة. ولذا فاننا نتعهد بتعزيز ودعم الأسرة باعتبارها النواة الأساسية للمجتمع.

١٣- ان حق النساء والمراهقات فى الحصول على تغذية كافية يعتبر أمرا حاسما. ويجب تحسين أوضاعهن الصحية والتعليمية. ويتعين أن تشارك المرأة فى عملية اتخاذ القرار وزيادة سبل حصولها على الموارد والتحكم فيها. ومن المهم، بشكل خاص، توفير خدمات تنظيم الأسرة للرجال والنساء على حد سواء، وتوفير الدعم اللازم للمرأة، والمرأة العاملة بشكل خاص، طول فترتى الحمل والرضاعة الطبيعية، وما بعدها. ويتعين أيضا تثقيف الرجال وتشجيعهم على الاضطلاع بدور نشط فى الترويج لرفع مستويات التغذية.

١٤- ومن الممكن استخدام المعونة الغذائية لمواجهة حالات الطوارئ، ونجدة المهجرين واللاجئين ولدعم الأمن الغذائى للأسر الفقيرة وتنمية المجتمع المحلى والتنمية الاقتصادية. ويجب الحرص على تجنب خلق حالة من الاعتماد على المعونة وتلافى الآثار السلبية على العادات الغذائية ونتاج الأغذية المحلية وتسويقها. وينبغى قبل خفض المعونة الغذائية أو وقفها، اتخاذ الخطوات اللازمة لتنبية البلدان المستفيدة الى ذلك مسبقا، وضمن مهلة كافية، لكي تتمكن من تحديد المصادر البديلة للمعونة وتنفيذ أساليب إنتاجية أخرى. ويمكن، حيثما يكون ذلك ملائما، توجيه المعونة الغذائية من خلال المنظمات غير الحكومية التى تشارك فيها الأجهزة المحلية والشعبية وفقا للتشريعات القائمة فى كل بلد.

١٥- اننا نؤكد، من جديد، التزامنا، كدول وكمجتمع دولى، برعاية السكان المدنيين، الموجودين فى مناطق الصراع وتلبية احتياجاتهم من الأغذية الكافية من الناحية التغذوية، ومن الامدادات الطبية. واننا نؤكد، عملاً بأحكام القانون الانسانى الدولى ضرورة الامتناع عن استخدام الأغذية أداة للضغط السياسى. وينبغى عدم حرمان أحد من المعونة الغذائية لأسباب تتعلق بالانتماء السياسى أو الموقع الجغرافى أو النوع أو السن أو الانتماء العرقى أو القبلى أو الدينى.

١٦- اننا نعتزف للحكومات بحققها فى أن تكون مسؤولة عن حماية وتعزيز الأمن الغذائى والمستوى التغذوى لشعبها، ولاسيما الفئات الحساسة. غير أننا نؤكد أيضا ضرورة دعم جهود البلدان ذات الدخل المنخفض عبر مبادرات يقدمها المجتمع الدولى بأسره. ومن بين هذه المبادرات زيادة المساعدات الانمائية الرسمية من أجل بلوغ الهدف المقبول الذى أقرته الأمم المتحدة وهو ٠.٧ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى للبلدان المتقدمة حسبما جاء فى قرارات مؤتمر الأمم

المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية عام ١٩٩٢^(١). كما أن إعادة التفاوض مرة أخرى على الديون الخارجية أو تخفيضها يمكن أن يسهم على نحو جوهري في الارتقاء بمستوى التغذية في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض معا.

١٧- اننا ننوه بأهمية مواصلة تحرير التجارة العالمية وتوسيع نطاقها بما ينطوي عليه ذلك من زيادة العائدات بالنقد الأجنبي وفرص العمل في البلدان النامية. وستظل الحاجة ماسة الى تدابير تعويضية لحماية البلدان النامية المتضررة والمجموعات الحساسة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط من الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي.

١٨- اننا نوكد من جديد الاهداف المتعلقة بالتنمية البشرية والامن الغذائي والتنمية الريفية والزراعية والصحة والتغذية والبيئة والتنمية القابلة للاستمرار التي أعلنت في عدد من المؤتمرات والوثائق الدولية.^(٢) ونؤكد من جديد التزامنا ببلوغ الاهداف التغذوية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع ولمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل^(٣).

(١) «تؤكد البلدان المتقدمة النمو من جديد التزامها ببلوغ نسبة الـ ٧.٠ في المائة المقبولة والمستهدفة من الناتج القومي الإجمالي المخصمة للمساعدة الإنمائية الرسمية والتي حددتها الامم المتحدة، وتوافق على أن تزيد برامجها للمعونة بالقدر الذي لم تحققه بعد من الرقم المستهدف لكي تحقق هذا الرقم بأسرع ما يمكن، كما توافق على أن تضمن التنفيذ الفوري والفعال لجدول أعمال القرن ٢١. وقد وافقت بعض البلدان على الوصول الى الرقم المستهدف قبل عام ٢٠٠٠. ... أما البلدان التي بلغت هذا الهدف بالفعل فهي جديرة بالثناء ويجب تشجيعها على مواصلة الاسهام في الجهود المشتركة المبدولة لتوفير موارد اضافية كبيرة يتعين تعبئتها. وتوافق البلدان المتقدمة النمو الأخرى على أن تبذل أقصى جهودها، تمثيا مع دعمها لجهود الإصلاح المبدولة في البلدان النامية، من أجل زيادة مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية....» (الفقرة ٢٣-١٣ من تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ١٩٩٢).

(٢) مؤتمر الاغذية العالمي لعام ١٩٧٤؛ ومؤتمر ألما آتا المعنى بالرعاية الصحية الأولية لعام ١٩٧٨؛ والمؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية لعام ١٩٧٩؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩، وخاصة المادتين ١٢ و ١٣؛ وعلان إنوشنتي بشأن حماية وتشجيع ودعم الرضاة الطبيعية ١٩٩٠؛ ومؤتمر السياسات الذي عقد عام ١٩٩١ في مونتريال بشأن سوء التغذية الناجم عن نقص المغذيات الدقيقة لعام ١٩٩١؛ وعلان ريو للبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢.

(٣) يرجى الرجوع الى الملحق الأول.

١٩ - وعأساس لخطة العمل ومرجع توجيهي لصياغة خطط العمل القطرية، بما في ذلك وضع الاهداف والمقاصد الممكن تحقيقها ضمن أطر زمنية، نتعهد بأن نبذل قبل نهاية العقد؛ كل جهد، توصلنا الى التخلص من:

- * المجاعات وما تسفر عنه من وفيات؛
- * الجوع والامراض الناشئة عن نقص التغذية في المجتمعات المبتلاة بالكوارث الطبيعية وتلك التي من فعل الانسان؛
- * نقص اليود وفيتامين (أ)؛

كما نتعهد بالعمل، قمارى جهدنا في غضون هذا العقد؛ للحد من:

- * الجوع وانتشار حالاته المزمنة؛
- * نقص التغذية، خصوصاً في أوساط الأطفال والنساء والمسنين؛
- * نقص العناصر المغذية الدقيقة الأخرى، بما فيها الحديد؛
- * الامراض السارية وغير السارية المتملة بالنظام الغذائي؛
- * المعوقات الاجتماعية وغيرها من المعوقات التي تحول دون الرضاعة الطبيعية المثلى؛
- * قصور المرافق الصحية وتردى مستوى النظافة العامة، بما في ذلك مياه الشرب غير النقية.

٢٠- اننا مصممون على تعميق التعاون وتكثيفه بين الحكومات والمنظمات متعددة الاطراف والشنائية وغير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والافراد، للقضاء تباعا على الاسباب المفضية الى خزية الجوع وأشكال سوء التغذية كلها، وسط الوفرة السابقة.

٢١- وانطلاقاً من وعينا الكامل للقيم الملازمة لحياة الانسان، والتي تحكم كرامته، نصدر خطة عمل التغذية المرفقة، ونؤكد عزمنا على أن نعدل أو نعد، قبل نهاية عام ١٩٩٤، خطط عملنا القطرية بما فى ذلك الغايات التي يمكن تحقيقها والاهداف التي يمكن قياسها، استناداً الى المبادئ وما يتصل بالاستراتيجيات الواردة فى خطة العمل المرفقة. ونحن نتعهد بوضعها موضع التنفيذ.

خطة العمل الخاصة بالتغذية

أولا - مقدمة

١ - عام

١ - على الرغم من التقدم الكبير الذى تحقق خلال العقود الأخيرة، مازال العالم قاصرا عن الغاية المنشودة فى توفير الاغذية الكافية والتغذية الوافية للجميع. فهناك أكثر من ٧٨٠ مليون نسمة لا يحصلون على أغذية تكفى لتلبية احتياجاتهم اليومية الأساسية من الطاقة والبروتين، وخاصة فى أفريقيا وجنوبى آسيا وأمريكا اللاتينية. ويعيش أكثر من مليارى نسمة على نظم غذائية تفتقر الى الفيتامينات والمعادن الأساسية اللازمة للنمو والتطور الطبيعيين وللوقاية من الموت المبكر ومظاهر العجز والاعاقة مثل العمى والتخلف العقلى. وفى نفس الوقت، يعانى مئات الملايين من الأمراض التى تنشأ أو تتفاقم نتيجة للافراط فى تناول المتحصلات الغذائية أو عدم توازن هذه المتحصلات، أو لاستهلاك الاغذية والمياه غير المأمونة.

٢ - ان استئصال الجوع وسوء التغذية أمر فى متناول البشرية. فاستجماع الارادة السياسية، واتباع سياسات حصيفة وتنسيق التدابير على المستويين القطرى والدولى أمور كفيلة بالتأثير على نحو جوهري فى هذه المشكلات التغذوية. وقد قامت بلدان كثيرة، من بينها بعض البلدان الأشد فقرا، بتنفيذ سياسات واتخاذ تدابير تستهدف تعزيز البرامج المعنية بالاغذية والتغذية والزراعة والتعليم والمحة والرعاية الاجتماعية الأسرية، مما أدى الى الحد، بصورة ملموسة، من الجوع وسوء التغذية. ويتمثل التحدى الراهن فى مواصلة ما أحرز من تقدم والاسراع بوتيرته.

٣ - وقد وضعت خطة العمل العالمية هذه الخاصة بالتغذية لتوفير خطوط توجيهية للحكومات، التى تعمل بمشاركة المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية والوحدات الأسرية، والمجتمع الدولى، بما فى ذلك المنظمات الدولية ومؤسسات التمويل متعددة الأطراف والوكالات الشنائية، تسترشد بها فى تحقيق أهداف الاعلان العالمى بشأن التغذية الذى اعتمده المؤتمر الدولى المعنى بالتغذية. وتتضمن خطة العمل التوصيات المتعلقة بالسياسات والبرامج والنشاطات التى تمخضت عنها عملية التشاور المكثفة التى جرت فى اطار المؤتمر الدولى المعنى بالتغذية، وشملت أعمال اعداد الخطط القطرية على مستوى البلدان،

والمشاورات الاقليمية التي اشترك فيها ممثلو البلدان المختلفة. كما تمثل خطة العمل حصيلة طائفة عريضة من آراء الخبراء من جميع أنحاء العالم بشأن الكثير من الجوانب المتعلقة بالمشكلات التي يتعين التمدى لها بنشاط لتحقيق مستوى معقول من التغذية للجميع على أسس قابلة للاستمرار. وعلى ذلك، فإن خطة العمل هذه تشكل استمرارا للعمل الذي سبق انجازه، وتمثل خطوة هامة نحو اعداد وتنفيذ خطط قطرية لتحسين التغذية وتنفيذها خلال السنوات القادمة.

٤ - ولئن كان الاضطلاع بعمل متسق وفعال على المستويات المحلية والقطرية والدولية من أجل النهوض بمستوى التغذية يعد أمرا ضروريا، فإن الموارد والاحتياجات والمشكلات تتباين فيما بين بلدان وأقاليم العالم، بل وداخل هذه البلدان والأقاليم. ولذا يجب تقييم الحالة في كل بلد واقليم من أجل ترتيب الأولويات وصولا الى وضع خطط عمل قطرية واقليمية محددة تحول الالتزام، على مستوى السياسات، بتحسين مستوى تغذية الشعوب الى عمل محسوس. ويقتضى ذلك الاهتمام بالتأثيرات التغذوية لخطط التنمية الشاملة، ولجميع السياسات والخطط المعنية بتنمية القطاعات ذات الصلة. ويتعين أن تحدد هذه الخطط مجالات العمل ذات الأولوية في الأجلين القصير والطويل، وأن تحدد الأهداف، التي يتعين تحقيقها في غضون فترات زمنية محددة، مع مراعاة صياغة هذه الأهداف صياغة كمية كلما أمكن ذلك، وأن تحدد أدوار الوزارات المختصة والمجتمعات المحلية والمؤسسات الخاصة المعنية، مع ادراج تقديرات الموارد اللازمة. وينبغي للخطط أن تراعى الأهداف المحددة في الاعلان العالمي الخاص بالتغذية، وأن تتولى اعدادها الحكومات بمشاركة فعالة من الأوساط الأكاديمية والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

٢ - الأهداف الرئيسية

* ضمان حصول جميع الناس، بصفة مستمرة، على امدادات غذائية سليمة كافية تؤمن لهم نظاما غذائيا وافيا من الناحية التغذوية

٥ - يقتضى بلوغ حالة تغذوية مرضية ضمان حصول جميع الناس، ولاسيما الفئات الفقيرة والحساسة، بصفة مستمرة، على ما يكفي من الامدادات الغذائية المتنوعة والمأمونة بأسعار ميسورة ومن امدادات مياه الشرب النقية، بما يكفل لهم نظاما غذائيا مأمونا ووافيا. ويعتبر هذا الأمر من المسائل ذات الأهمية القصوى للملايين

من الناس فى جميع أنحاء العالم ممن يعانون، فى الوقت الحاضر، من استمرار الجوع وسوء التغذية والاصابة بالأمراض الناشئة عن نقص العناصر المغذية الدقيقة، وللملايين غيرهم ممن تتهددهم مخاطر التعرض لهذا الوضع فى المستقبل.

*** النهوض بالأوضاع التغذوية والصحية لجميع الناس والمحافظة عليها**

٦ - تتوقف حالة التغذية الجيدة على حمول كل فرد على قدر مناسب من الأغذية الأساسية والمغذيات الدقيقة، الى جانب تيسر أسباب الصحة والرعاية الكافية وتوافر مياه الشرب النقية. كما تعتمد حالة التغذية على مدى توافر معارف كافية عن النظم الغذائية الملائمة مع مراعاة العادات الغذائية المحلية تلافيا لمشكلات نقص التغذية والأمراض غير السارية المتمثلة بالنظام الغذائى. فالبشر الأصحاء الذين يتمتعون بالتغذية الملائمة هم نتاج التنمية الناجحة والمشاركون فيها فى ذات الوقت. وينبغى أن يكون النهوض بأوضاع التغذية هدفا رئيسيا فى التنمية البشرية، وأن يصبح محور الاستراتيجيات والخطط والاليات الانمائية.

*** تحقيق التنمية السليمة بيئيا والقابلة للاستمرار اجتماعيا من أجل الاسهام فى تحسين التغذية والصحة**

٧ - ينبغى أن تستند السياسات والبرامج الانمائية فى البلدان المتقدمة والنامية الى أسس قابلة للاستمرار، وأن تكون سليمة من الناحية البيئية، وتفضى الى النهوض بالأحوال التغذوية والصحية للأجيال الحاضرة والمقبلة. ويتساوى فى ذلك أهمية، تنفيذ سياسات فى مجالات الزراعة والأغذية والصحة ورعاية الأسرة والسكان والتعليم والتنمية، ترمى الى اقامة علاقة متوازنة بين احتياجات السكان والموارد المتاحة وكذلك بين المناطق الريفية والحضرية.

*** القضاء على المجاعات وما تسببه من وفيات**

٨ - ان حالات الطوارئ الغذائية التى تتفاقم وتتحول الى مجاعات هي، فى كثير من الأحيان، مؤشرا على نقص الاستعدادات لمواجهة الطوارئ. وفى حين أن انشاء نظم قطرية للانذار المبكر، ووجود احتياطات غذائية لأغراض الطوارئ، يمكن أن تساعد فى تجنب المجاعات، فان هناك عوامل أخرى حاسمة فى هذا الصدد، مثل المناخ السياسى الذى يسوده الانفتاح على المستويين المحلى والمركزى، والمحافظة الحرة.

ثانيا- الخطوط التوجيهية الرئيسية فى مجال السياسات

* الالتزام بالنهوض بالأوضاع التغذوية

٩ - ينبغي لكل بلد أن يعلن التزاما اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا أكيدا بتحقيق هدف النهوض بالأوضاع التغذوية لجميع سكانه باعتبار ذلك الهدف جزءا لا يتجزأ من سياساته وخطته وبرامجه الانمائية فى الأجلين القريب والبعيد. وفى نفس الوقت، ينبغي لقطاعات الزراعة والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، وسائر القطاعات والوزارات الأخرى ذات الصلة، أن تراعى الأهداف التغذوية وأن تدرجها ضمن خططها وبرامجها ومشروعاتها حيثما يكون ذلك ملائما. وينبغي لها أيضا أن تعزز قدراتها على تعميق الوعي العام وتشجيع الاستجابة الاجتماعية، وعلى تنفيذ هذه البرامج والمشروعات ورصد التقدم فى إنجازها. كما من الضرورى بالقدر نفسه ضمان التنسيق، من خلال آليات مناسبة، من أجل تحقيق التجانس بين برامج مختلف الوزارات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص الرامية الى النهوض بحالة التغذية وكذلك من أجل الترويج لهذه البرامج ورصدها.

* تدعيم السياسات الزراعية

١٠ - لا بد أن تسعى السياسات الزراعية والاقتصادية الشاملة الى المحافظة على القدرة الانتاجية للزراعة وتعزيزها حيثما تسنى ذلك، وتشجيع نمو الانتاجية الزراعية على نحو قابل للاستمرار، وتهيئة الظروف التى تمكن القطاع الزراعى من أداء دوره متعدد الوظائف بوصفه ممدرا للأغذية والعمالة والدخل والمنتجات الطبيعية، وهو دور تؤمنه الإدارة السليمة للموارد الطبيعية. وينبغي معالجة مشكلات النقص المحلى للأغذية من خلال الجمع الحميف بين الانتاج والتجارة وتكوين مستويات ملائمة من المخزونات القطرية والاقليمية والمحلية، مع ايلاء الاهتمام الواجب لمبادئ النظام الاقتصادى الدولى المفتوح.

* التنمية السليمة بيئيا والقابلة للاستمرار

١١ - يمكن، بل ويجب، ضمان الحصول على الامدادات الغذائية الكافية والمأمونة، والرعاية الصحية والتعليم والخدمات ذات الصلة، باستخدام تدابير قابلة للاستمرار وسليمة بيئيا. ويتطلب ذلك تخطيطا دقيقا واستخداما رشيدا للموارد

الطبيعية من أجل تلبية الاحتياجات التغذوية وغيرها من احتياجات سكان العالم الآخذين في الزيادة، على أسس قابلة للاستمرار ودون الأضرار بالقدرة على تلبية احتياجات الأجيال القادمة. ومن الضروري توفير الحوافز وتشجيع المزارعين على اتباع ممارسات تتسم بالكفاءة وقابلية الاستمرار.

*** النمو المقترن بالعدالة: ضرورة تحقيق النمو الاقتصادي مع كفاءة الاستفادة المتكافئة من منافع لجميع فئات السكان**

١٢ - ينبغي توجيه الاستراتيجيات الانمائية، التي تستهدف الحد من انتشار الفقر وضمان النهوض بتغذية الجميع، نحو تحقيق النمو المقترن بالعدالة، وكفالة العدالة الاجتماعية وحماية وتعزيز مستويات معيشة الجميع، ولاسيما الفئات الحساسة. والسياسات التي تميز بين الناس على أساس الجنس والعمر والعرق والقبيلة والدين والانتماءات السياسية أو على أسس أخرى هي سياسات تتنافى مع العدالة الاجتماعية. إذ لا بد من أن يتاح للناس كافة في جميع المجتمعات أن ينتفعوا انتفاعاً متكافئاً، بالموارد والفرص الاقتصادية، والأغذية الكافية والمأمونة، والظروف المعيشية السليمة، والخدمات الصحية، والمياه النقية، ومرافق الصحة العامة، والتعليم، والخدمات ذات الصلة، حيث إن هذه الأمور تعد من الشروط الأساسية للنهوض بالأوضاع التغذوية.

*** إيلاء الأولوية للجماعات الأشد حساسية من الناحية التغذوية**

١٣ - يعتبر الرضع وصغار الأطفال والحوامل والمرضعات والمعوقون والمسنون في الأسر الفقيرة أكثر الجماعات حساسية من الناحية التغذوية. ولذا ينبغي إيلاء الأولوية لحمايتهم والارتقاء بأوضاع تغذيتهم. وتحقيقاً لهذا الهدف لا بد من ضمان حصولهم على الرعاية الكافية داخل الأسرة، والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل مشروعات تنظيم الأسرة ومستوصفات رعاية الأمومة والطفل، ومشروعات الضمان الاجتماعي. ويجب توجيه اهتمام خاص إلى الاحتياجات التغذوية والصحية والتعليمية للفتيات المغيرات والمراهقات، وهي احتياجات كثيراً ما أهملت في الماضي. ومن الفئات الأخرى التي قد تكون معرضة للخطر، بعض جماعات السكان الأصليين، واللاجئون، والنازحون، وغيرها من الفئات التي لربما احتاجت إلى رعاية محددة وخدمات خاصة لضمان النهوض بأوضاعها التغذوية.

* التركيز على أفريقيا

١٤ - يعتبر التدهور الخطير الذى شهده الوضع التغذوى فى أفريقيا مثار قلق عميق، وشاهد على مدى الحساسية التغذوية لجانب كبير من سكان أفريقيا. ويحتاج علاج هذه الأوضاع الى قيام المجتمع الدولى بتوفير الدعم الملموس والمستمر. وينبغى، فى هذا السياق، دعم المقترحات الداعية الى مكافحة الجفاف والتصحر فى أفريقيا وفى البلدان الأخرى التى تواجه أوضاعا مماثلة، وهى المقترحات التى اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية فى عام ١٩٩٢. كما يجب أن تحظى المقترحات المتعلقة بتشجيع وحماية الزراعة ومنظمات المزارعين بدعم مماثل. ومن الجدير بالذكر أن المبادرة التى تقدمت بها منظمة الوحدة الأفريقية، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة المحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، والمنظمات الدولية الأخرى ذات الملة، والمتمثلة فى وضع استراتيجية اقليمية للتغذية تركز على الحاجة الى تنفيذ خطط العمل القطرية، هى مبادرة تستحق كل اشادة وينبغى دعمها بطريقة ملموسة.

* المشاركة الشعبية

١٥ - يتعين للسياسات الرامية الى تحسين مستوى التغذية، التى تركز على السكان، أن تأخذ فى حسابها أن ما يتمتع به هؤلاء السكان من دراية، وما يعرفونه من أساليب، وما يتميزون به من ابداع، تمثل قوى دافعة مهمة من أجل التغيير الاجتماعى. ومشاركة المجتمعات المحلية، بما فى ذلك الأسر، هى شرط لا غنى عنه لزيادة الانتاج الغذائى، والحصول عليها على أساس مستمر، وانشاء البرامج والمشروعات لتحسين التغذية الكافية. ولا بد من الاعتراف بأهمية دور القطاع غير الرسمى فى تصنيع الأغذية وتوزيعها. ويجب بذل جهود خاصة لضمان المشاركة الفعلية للناس كافة، ولأسيما الفئات الفقيرة والمحرومة منهم، فى اتخاذ القرارات والاجراءات التى تهمهم بصورة مباشرة بغية زيادة الاعتماد على الذات وضمان تحقيق نتائج ايجابية. وينبغى أن تعمل كل القطاعات الحكومية ذات الملة فى اتساق مع المجتمعات المحلية ومع المنظمات غير الحكومية حسبما كان ملائما. وينبغى أن لا تقتصر مشاركة المجتمع المحلى على بيان الأولويات الظاهرة وحدها، بل أن تشمل أيضا تخطيط ما ينفذ فيه من تدخلات وادارتها وتقييمها. ولا بد من منح المجتمعات المحلية سلطات تحقيق التنمية التغذوية المستديمة. ويجب أن تكون احتياجات السكان محور اهتمام جميع الشركاء فى التنمية، لدى تحديد المشاكل، ولدى تخطيط التدخلات وتنفيذها وتقييمها.

* التركيز على المرأة والمساواة بين الجنسين

١٦ - للمرأة حقها الراسخ في الحصول على التغذية الكافية بحكم كونها من أفراد المجتمع. وهي بحاجة الى ايجاد توازن مستمر بين أدوارها التناسلية والتربوية والتغذوية والاقتصادية التي تعد ذات أهمية قصوى لسلامة الأوضاع المحيية والتغذوية للأسرة والمجتمع بأسره. والواقع أنها المصدر الرئيسى لاعداد الوجبات وتوفير الرعاية والمعلومات التغذوية فى الأسرة، وتضطلع بدور جوهري فى ضمان تحسين الوضع التغذوى للجميع. وللمرأة كذلك دور رئيسى فى التنمية الاقتصادية الاجتماعية للمناطق الريفية، كما أنها منتج رئيسى للأغذية فى كثير من المجتمعات. وينبغى توجيه اهتمام خاص الى تغذية المرأة أثناء فترة الحمل والرضاعة. ويجب انهاء كل أشكال التمييز ضد المرأة، بما فى ذلك الممارسات التقليدية المعوقة وذلك عملا باتفاقية انهاء كل أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة عام ١٩٧٩. ولكى يتسنى تشجيع وضمان المساواة الهادفة بين الرجل والمرأة، يجب تفهم دور المرأة فى المجتمع، اذ أن من شأن ذلك أن ييسر مشاركة بقية أعضاء الأسرة فى تحمل أعباء عمل المرأة ومسئولياتها. ويجب التشجيع على تطبيق مبدأ التكافؤ فى توزيع الأغذية بين الأولاد والبنات. ولا بد أن يتاح للنساء والفتيات أن ينتفعن انتفاعا متكافئا بالفرص الاقتصادية، وبالفرص التعليمية والتدريبية. وينبغى للتدابير القانونية والممارسات الاجتماعية أن تضمن للمرأة المشاركة على قدم المساواة فى عملية التنمية بضمان وصول المرأة الى الموارد الانتاجية والأسواق والقروض والملكية وغير ذلك من موارد الأسرة وحقها فى الانتفاع بها. ويجب أن يتساوى النساء والرجال فى فرص الاستفادة من برامج التثقيف المتمثلة بحياة الأسرة مما يساعد الأزواج، بين أمور أخرى، على تخطيط المبادعة بين الولادات. وعلاوة على تحسين مستوى تعليم المرأة، ينبغى تعزيز التوعية التغذوية التى تقدم للرجال والأولاد مع مراعاة الدور الذى يضطلع به الرجال فيما يتمل بالتحكم فى الموارد وبتحديد الحالة التغذوية لأفراد الأسرة. وقد طلب من منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أن يشتركا بصورة نشطة فى المؤتمر العالمى الرابع للمرأة الذى من المقرر عقده فى بكين عام ١٩٩٥، وأن يقدموا لهذا المؤتمر، بالتعاون مع البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى واليونيسيف وغيرها من الأجهزة المعنية فى الأمم المتحدة، وثائق عن أهمية النهوض بالأوضاع التغذوية والمحيية للنساء والفتيات من أجل نموهن ومن أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدانهن.

* تنمية الموارد البشرية

١٧ - تعد الأوضاع التغذوية السليمة شرطا أساسيا للاستغلال الكامل للطاقات الاجتماعية والعقلية والبدنية للسكان لكي يمارسوا جميعا، حياة نشطة ومنتجة، والأسهام فى تنمية المجتمع والدولة وهم متمتعون بعزتهم وكرامتهم. وهذا يعنى أن تحسين فرص الحصول على الامدادات الغذائية والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية يسهم فى تنمية قدرات السكان. ومن الضرورى كذلك تكوين وتعزيز قدرات الاضطلاع بأعمال التخطيط والادارة والتقييم، وتوفير الخدمات وذلك بفضل تدريب أعداد كافية من العاملين فى التخمات ذات الصلة، ولا سيما علوم الاغذية والتغذية. ومن الضرورى أيضا تعزيز عملية تدريس التغذية فى الجامعات وكليات الطب والزراعة وغيرها من معاهد العلوم الصحية والمؤسسات التعليمية المعنية الأخرى.

* السياسات السكانية

١٨ - ينبغى أن يكون للسياسات السكانية مركز المدارة فى الاستراتيجية الرامية الى ضمان التغذية الكافية للجميع فى كل الاوقات. وينبغى للبلدان أن تستحدث سياسات وبرامج سكانية وتوفر خدمات ملائمة فى مجال تنظيم الأسرة بما يسمح للأباء المرتقبين أن يقرروا بحرية وعن وعى تام عدد أطفالهم والفتترات الفاصلة بين ولادتهم، مع مراعاة مصالح الأجيال الحالية والمقبلة. وتحت المنظمات الدولية المعنية على الاشتراك بفعالية فى المؤتمر العالمى المعنى بالسكان المزمع عقده فى القاهرة، مصر فى سبتمبر/أيلول ١٩٩٤.

* السياسات الصحية

١٩ - الصحة عنصر جوهري فى التنمية البشرية يستلزم، بالاضافة الى ما يظطلع به قطاع الصحة، تضافرا فى عمل عديد من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. فالتفاوت الصارخ القائم، فى الوقت الراهن بين الحالة الصحية فيما بين شعوب البلدان المتقدمة والنامية وفى داخل البلدان ذاتها، أمر مرفوض يقتضى اهتماما سياسيا واجتماعيا واقتصاديا عاجلا. وقصور الرعاية الصحية حرى بأن يخلف تأثيرات معاكسة خطيرة على الحالة التغذوية. والحكومات مسؤولة عن حماية وتعزيز صحة شعوبها،

وينبغي للحكومات أن تصوغ السياسات والبرامج والخدمات القطرية طبقا لما دعت إليه استراتيجية «الصحة للجميع»^(١).

* النهوض بمستويات التغذية من خلال تعزيز التعاون الاقصادى والتقنى فيما بين البلدان

٢٠ - يمكن لزيادة التعاون الاقصادى والتقنى فيما بين البلدان أن تكتسى أهمية خاصة فى النهوض بمستويات التغذية. ولقد أبرزت المناقشات الاقليمية، التى جرت فى اطار التحضيرات للمؤتمر الدولى المعنى بالتغذية، أهمية توثيق التعاون بين البلدان النامية وداخل الاقاليم وفيما بينها فى حل المشكلات المشتركة، والاستفادة المتبادلة من الخبرات، وتوجيه الموارد الاقليمية، حيثما أمكن ذلك، نحو حل المشكلات الاقليمية بروح التعاون الاقصادى والتقنى فيما بين البلدان النامية. وهذا النمط من التعاون قائم بالفعل فى العديد من الاقاليم، ويجب تعزيزه بدعم مناسب من المنظمات الدولية. وزيادة التعاون الاقصادى والتقنى فيما بين البلدان المتقدمة والنامية تعد بدورها أمرا جوهريا لتقليص التفاوت القائم فيما يتعلق باستخدام الموارد الغذائية.

* تخصيص الموارد الكافية

٢١ - يتطلب بلوغ الهدف المنشود فى النهوض بمستويات التغذية توفير موارد مالية وفنية وعينية كافية لتنفيذ البرامج والمشروعات الضرورية. ولذا ينبغي لكل بلد أن يبذل قصارى جهده لتخصيم الموارد المطلوبة لهذا الغرض. ولما كانت بعض البرامج تستلزم موارد تتجاوز فى الوقت الحاضر القدرات الفعلية لعديد من البلدان النامية، بات ضروريا للمجتمع الدولى، ولاسيما الوكالات الشنائية والمؤسسات المالية متعددة الأطراف والمنظمات الدولية، أن يدعم الجهود القطرية المبذولة فى هذا الاتجاه. ومن السبل الهامة التى تكفل للمجتمع الدولى تقديم العون فى هذا المجال، زيادة المساعدات الانمائية الرسمية من أجل بلوغ الرقم المستهدف الذى حددته الأمم المتحدة والبالغ ٠.٧ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى للبلدان المتقدمة، وهو ما أكده من جديد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى

(١) الاستراتيجية العالمية للصحة للجميع حتى عام ٢٠٠٠، العدد الثالث من سلسلة

Health for All, WHO, Geneva, 1981

بالبيئة والتنمية في ١٩٩٢. وينبغي تصميم تدابير المساعدة الاقتصادية بحيث تشجع الاستقرار المالي والاقتصادي طويل الأجل للبلدان المستفيدة.

ثالثاً- القضايا المشتركة بين القطاعات

٢٢ - يقتضى تحسين التغذية تضافر جهود الوزارات المعنية والوكالات والمكاتب المسؤولة عن الزراعة، والمصايد، والثروة الحيوانية والأغذية، والمحة، والمياه والأشغال العامة، والامدادات، والتخطيط، والمالية، والصناعة، والتعليم، والاعلام، والرعاية الاجتماعية، والتجارة. كما يستلزم تعاون الجامعات ومؤسسات البحوث، ومنتجو الأغذية وممنوعوها والقائمون على تسويقها، ومراكز الرعاية الصحية؛ والمعلمون على جميع المستويات؛ ووسائل الاعلام والمنظمات غير الحكومية العاملة فى جميع هذه القطاعات. ولذا يحتاج الأمر الى آليات قطرية للتنسيق بين القطاعات من أجل ضمان تنفيذ السياسات والخطط والبرامج ورصدها وتقييمها بطريقة منسقة. وتعتبر مشاركة المجتمع المحلى أمرا لاغنى عنه فى جميع الجوانب المتعلقة بتخطيط وتنفيذ الأنشطة الخاصة بتحسين مستويات التغذية.

٢٣ - وهناك عدد كبير من القضايا المشتركة بين القطاعات التى يجب أن تعالج فى اطار السياسات والبرامج الرامية الى تحسين مستويات التغذية، مع كفاءة التعاون والتنسيق الوثيقين بين الجميع. ومن بين هذه القضايا:

(أ) استحداث وتكوين وتعزيز المؤسسات الحكومية والبنيات الأساسية للمجتمعات المحلية أو القطاع الخاص من أجل معالجة المشكلات التغذوية، مع ايلاء اهتمام خاص للمهارات الادارية والتدريبية؛

(ب) تنفيذ طائفة عريضة من أنشطة التدريب التغذوى تشمل قطاعات الزراعة والمحة والاقتصاد والتعليم؛

(ج) الاستعانة بوسائل الاعلام الجماهيرى فى تعميق الوعى والترويج للنهوض بمستوى التغذية؛

(د) تدعيم البحوث التغذوية التى تعالج مشكلات ملموسة واستحداث سبل التدخلات الفعالة، من خلال وسائل شتى من بينها تكوين القدرات المؤسسية وتوفير دعم مالى كافى للبحوث؛

(هـ) تدعيم النظم التعليمية وآليات الاتصال الاجتماعي بهدف تحسين المعارف التغذوية ووضعها موضع التطبيق، وخاصة على مستوى الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية؛

(و) اقامة نظم وآليات أفضل للرصد والرقابة في مجالات الاغذية والتغذية والمحة والتعليم لضمان استجابة السياسات والبرامج لعمليات الرصد والرقابة .

٢٤ - وسيعالج القسم التالي من خطة العمل، هذه القضايا المشتركة والجوهرية، كل في مجاله المناسب.

رابعاً- الاستراتيجيات والاعمال

٢٥ - لن يتسنى تحقيق الهدف الاساسى المتمثل فى حماية الاوضاع التغذوية الفضلى للجميع وتعزيزها الا من خلال توليفة من السياسات تشترك فى تنفيذها قطاعات شتى على مختلف مستويات المسؤولية. واستنادا الى المشاورات العالمية التى دارت فى اطار الاعمال التحضيرية للمؤتمر الدولى المعنى بالتغذية، تعرض فيما يلى الاعمال التى يتعين على الحكومات أن تبحث وسائل تنفيذها فى اطار جهودها الرامية الى تحسين مستويات التغذية. وقد صنفت هذه الاعمال فى اطار ثمانية موضوعات موجهة نحو العمل بحيث يتاح لكل قطاع ولكل جهة أن تحدد كيف تعالج على أفضل وجه مشكلات التغذية، مع مراعاة الاحتياجات والظروف الخاصة بكل بلد على حدة.

١ - ادماج الأهداف والاعتبارات والعناصر التغذوية فى السياسات والبرامج الانمائية

٢٦ - من الممكن ادخال تحسينات هامة على التغذية عن طريق ادراج الاعتبارات التغذوية ضمن السياسات العريضة الخاصة بالنمو الاقتمادى والتنمية، والتكيف الهيكلى، والانتاج الغذائى والزراعى، وتصنيع الاغذية وتخزينها وتسويقها، والرعاية الصحية، والتعليم، والتنمية الاجتماعية. وتؤثر هذه السياسات على التغذية من خلال تأثيرها على مدى توافر الامدادات الغذائية وأسعارها، وعلى الدخل، والظروف البيئية، والأحوال الصحية، وأساليب الرعاية، وممارسات التغذية، وغير ذلك من العوامل الاجتماعية والاقتصادية. كما أن

السياسات والبرامج الانمائية يمكن أن تؤثر بدرجات متفاوتة على الأوضاع التغذوية لمختلف فئات السكان.

٢٧ - وينبغي أن تستند الجهود الرامية الى النهوض بالأوضاع التغذوية، الى الادراك بأن الارتقاء بالأوضاع الاجتماعية للناس بطريقة تتواءم مع البيئة والطبيعة هو الهدف الأول للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولئن كانت الأحوال التغذوية للسكان ترتفع بطائفة واسعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والبيولوجية التي تؤثر على قدرتهم على الحصول على أغذية تكفي لتلبية احتياجاتهم، وعلى استهلاك هذه الأغذية واستخدامها استخداما فعالا، فان السكان الأصحاء الذين تتوافر لهم تغذية وافية هم بدورهم عنصر أساسي في نجاح التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولذا ينبغي النظر الى تحسين مستوى التغذية على أنه يشكل، في حد ذاته، غاية من غايات التنمية ووسيلة لتحقيقها في نفس الوقت. ومن منطلق الاعتراف بضرورة التصدي في آن واحد لمقتضيات تنمية الأغذية والأمن الغذائي تنمية قابلة للاستمرار ولمقتضيات النمو الاقتصادي، ينبغي للحكومات، بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية واستنادا الى التدابير التشريعية الملائمة اذا اقتضى الأمر، أن تضطلع بما يلي:

(أ) تحليل ما للسياسات الشاملة والخطط الانمائية القطاعية والامتكاملة من تأثيرات على المستوى التغذوي، وخاصة مستوى الفئات الأكثر حساسية في السكان. وينطوي ذلك على بلورة فهم مشترك للأهمية النسبية لشتى العوامل المؤثرة على الأحوال التغذوية لفئات السكان المختلفة، ولكيفية تأثير مختلف السياسات على التغذية من خلال تأثيرها على الأمن الغذائي، والحالة الصحية، وخدمات الرعاية، وأساليب التغذية.

(ب) تعميق الوعي لدى القائمين على صنع السياسات ومسؤولي التخطيط بأبعاد وحدة المشكلات التغذوية وأسبابها، وبال فوائد الاقتصادية المستمدة من التدخلات لحل هذه المشكلات، وبكيفية تأثير الأنشطة التي تحت إشرافهم على الأحوال التغذوية لمختلف الفئات الاجتماعية الاقتصادية.

(ج) القيام - في البلدان التي تتطلب ذلك - ادماج أهداف وعناصر تغذوية واضحة في السياسات الانمائية القطرية والخطط القطاعية، والبرامج

والمشروعات، وخاصة فى مجالات الأذبة والزراعة، والثروة الحيوانية، ومسايد الأسماك، والغابات، والتنمية الريفية والحضرية، والتجارة، والبنية الأساسية، والأثمنان، والمياه ومرافق الصحة العامة، والصحة، والتعليم، والبيئة، والرعاية الاجتماعية، واعتماد معايير للنجاح تستند الى أطر زمنية واضحة ومخصصات مالية محددة، حسبما كان ملائماً.

(د) القيام فى البلدان التى تعتمد على آليات السوق فى تنسيق إنتاج الأذبة واستهلاكها، بوضع برامج تثقيفية واتصالية فتوخي فى تحقيق أهداف التغذية مراعاة خيارات المستهلكين السليمة المستندة الى تزايد وعيهم ومعارفهم، والتشجيع على وضع سياسات الرعاية الاجتماعية التى تتيح للفئات الأكثر حساسية فى السكان اختيار نظامها الغذائى اختياراً مستنيراً.

(هـ) استحداث، أو تعزيز، القدرات الفنية والآليات التنظيمية داخل كل وزارة من الوزارات المعنية، أو على المستويات الحكومية الوسيطة، من أجل تحديد المشكلات التغذوية وأسبابها، وتحسين مستوى تخطيط وإدارة وتقييم البرامج والمشروعات الانمائية التى تؤثر على التغذية. كما لابد من تعزيز الروابط مع مؤسسات البحوث والتدريب الملائمة.

(و) انشاء آليات قطرية تتسم بالمرونة، وتتمتع بدعم فنى قوى من أجل تشجيع التنسيق الفعال بين القطاعات المختلفة، واستعراض الأوضاع التغذوية فى البلاد بمفة مستمرة، وتيسير وضع السياسات والبرامج التغذوية القطرية.

(ز) تشجيع ودعم مشاركة المجتمعات المحلية والسكان بشكل كامل فى تحديد مشكلاتهم التغذوية وفى تنفيذ البرامج الانمائية ورصدها وتقييمها.

(ح) تشجيع القطاع الخاص، بما يضمه من صغار المنتجين والمصنعين، وكذلك المؤسسات الصناعية والمنظمات غير الحكومية على دعم الأوضاع التغذوية السليمة عن طريق مراعاة ما لأنشطتهم من تأثير على الأحوال التغذوية.

(ط) تقييم ما للبرامج والمشروعات الانمائية الجديدة من تأثير على التغذية وذلك كيما تحدد بوضوح ما تنطوي عليه تلك البرامج والمشروعات من منافع تعزز المستوى التغذوي أو أخطار تتهدده، وخاصة وسط فئات السكان الحساسة.

(ي) استحداث واستخدام مؤشرات ملائمة عن الأوضاع التغذوية الفضلى يستعان بها في رصد ما تحققه التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تقدم، وانشاء آليات مناسبة تزود القائمين على صنع السياسات والتخطيط وجميع القطاعات المعنية من خاصة أو عامة بشكل منتظم بالمعلومات عن الأحوال التغذوية للسكان وعن العوامل المؤثرة عليها، وخاصة أحوال الفئات الحساسة.

(ك) ادراج عناصر التوعية الغذائية المناسبة ذات الصلة في المناهج الدراسية بدءاً من مستوى المدارس الابتدائية.

(ل) القيام، من منطلق تحسين مستوى التغذية، بتكريس استثمارات اضافية للبحوث الزراعية حيثما اقتضى الأمر بهدف:

- معالجة مشكلة موسمية الأغذية من خلال تنويع الانتاج الغذائي، بما في ذلك الخضر والفاكهة والانتاج الحيواني والأسماك والأحياء المائية؛
- ترويج أساليب الزراعة السليمة بيئياً واقتصادياً لزيادة انتاج المحاصيل والمحافظة على جودة التربة بغرض تشجيع ادارة الموارد واعادة استخدامها؛
- تشجيع تطوير التكنولوجيا الحيوية المأمونة في مجال تربية الحيوانات والنباتات، وتيسير تبادل الانجازات المتقدمة في مجال التكنولوجيا الحيوية المتمثلة بالتغذية؛
- استحداث الأساليب الكفيلة بتقليل خسائر ما بعد الحصاد، وتحسين طرق تصنيع الأغذية وتخزينها وتسويقها؛
- تطوير التقنيات التي تستجيب لاحتياجات المرأة وتخفف من أعباء العمل التي تقع على كاهلها، ونشر هذه التقنيات؛

- تحسين الخدمات الإرشادية لضمان تعاونها بقدر أكبر من الفعالية مع مجتمعات المزارعين والمستهلكين فيما يتمثل بتحديد مجالات احتياجات البحوث؛
- تحسين طرق التدريب على المستويات الدولية والقطرية والمحلية من أجل ضمان نشر التقنيات الجديدة؛
- تلبية احتياجات المزارعين الصغار والفقراء بمن فيهم من يعتمدون على الأراضي الضعيفة أو رديئة النوعية؛
- استحداث التكنولوجيا والنظم التي يمكن تطبيقها على الزراعة صغيرة النطاق؛
- تشجيع الانتاج الغذائي المكثف على مستوى المزرعة والحدائق الأسرية مع مراعاة الظروف المحلية السائدة؛
- استنباط أساليب أكثر فعالية لانتاج الأغذية بالطرق التقليدية على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي.

٢٨ - ينبغي للوكالات الدولية والثنائية والاقليمية أن تساعد وتعزز القدرات القطرية على ادراج الاعتبارات التغذوية فى التنمية القطرية، فى البلدان التى يكون ذلك مناسباً فيها.

٢ - تعزيز الامن الغذائى الاسرى

٢٩ - يعرف الامن الغذائى فى أبسط أشكاله بأنه حصول كل الناس فى جميع الأوقات على الغذاء الضرورى للتمتع بحياة موفورة الصحة. وينطوى تحقيق الامن الغذائى على ثلاثة أبعاد. أولاً، لابد من ضمان امدادات غذائية مأمونة ووافية تغذوية على كل من المستوى القطرى والأسرى. ثانياً، يلزم ضمان قدر معقول من استقرار الامدادات الغذائيه، سواء استقرارها من عام لآخر أو على مدار العام. ثالثاً، وهو الأهم، ضمان أن تتاح الفرصة لكل أسرة، من النواحي المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية تكفى لتلبية احتياجاتها، أى أن تتوافر لكل أسرة المعارف والقدرات اللازمة لانتاج، أو شراء، احتياجاتها من الأغذية على نحو قابل للاستمرار. ولابد، فى هذا السياق، من تشجيع الاهتمام بالنظم الغذائيه المتوازنة توازناً سليماً، التى توفر كل العناصر المغذيه اللازمة والطاقة الضرورية دون أن يترتب عليها افراط فى الاستهلاك أو تبديد. ومن المهم أيضاً التشجيع على التوزيع السليم للأغذية بين جميع الأفراد داخل الأسرة الواحدة.

٣٠ - ويعترف الاعلان العالمي لحقوق الانسان، بحق كل شخص في التمتع بمستوى لائق من المعيشة، بما في ذلك غذاؤه. وينبغي أن يكون الامن الغذائي هدفا أساسيا من أهداف السياسة والتنمية، ومعيارا لمدى نجاحها. فانعدام الامن الغذائي الأسرى أمر يتأثر به قطاع عريض من مختلف فئات السكان سواء في المناطق الريفية أو الحضرية. فمن المجموعات الاجتماعية الاقتصادية التي قد تعاني من انعدام الامن الغذائي: المزارعون من ذوى الفرض المحدودة في الانتفاع بالموارد الطبيعية والمستلزمات وجانب كبير منهم من النساء، والعمال المعدمون، والحرفيون الريفيون، والعمال المؤقتون؛ والمشردون؛ والمسنون؛ واللاجئون والنازحون؛ والمهاجرون؛ والسكان الأصليين؛ وصغار الصيادين وسكان الغابات، والرعاة، والأسر التي ترأسها النساء، والمتعطلون والذين يعانون من البطالة الجزئية، والمجتمعات المحلية الريفية النائية، وفقراء المدن. وتقتضى زيادة انتاجية ودخل هذه الفئات المختلفة اعتماد أدوات متعددة في مجال السياسات ذات الصلة، ويجاد توازن بين المنافع قصيرة الأجل وتلك التي ستتحقق في الأجل الطويل. ويجب أن يتفق اختيار السياسات مع خصائص مشكلات الامن الغذائي في البلد المعنى، وطبيعة الفئات التي تعاني من انعدام الامن الغذائي، والموارد المتوافرة، والقدرات المؤسسية والبنيات الأساسية المتاحة على جميع مستويات الحكومة والمجتمعات المحلية. وتعتبر الرضاعة الطبيعية أفضل وسيلة مأمونة لضمان الامن الغذائي للرضع، ولذا لا بد من الترويج لها ورعايتها من خلال سياسات وبرامج مناسبة.

٣١ - ومراعاة لما تقدم، ينبغي في البلدان التي تكون السلسلة الغذائية فيها غير مأمونة ويمثل انعدام الامن الغذائي الأسرى فيها مشكلة مطروحة، أن تتعاون الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تستهدف الربح والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، حيثما كان ملائما، من أجل:

(أ) اعتماد استراتيجيات انمائية تهيئ ظروفًا مواتية للنمو الاقتصادي، مع التركيز بوجه خاص على التخفيف من حدة الفقر وتحقيق الامن الغذائي، واتباع النظم الزراعية القابلة للاستمرار.

(ب) ايجاد توازن أمثل بين الأهداف التي تتوخاها السياسات الاقتصادية الشاملة واحتياجات الامن الغذائي، وأن تقلص الى أدنى حد ما قد تتركه برامج التكيف الهيكلي من تأثيرات سلبية على الامن الغذائي

للفقراء؛ وأن تقوم، عند تعذر تجنب بعض هذه الآثار السلبية، بتطبيق تدابير مناسبة للتخفيف من وقع هذه المصاعب. وينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن تعزز في البلدان المعنية البرامج التي من شأنها زيادة إنتاج الأغذية وكذلك زيادة التجارة الزراعية حيثما كان ملائماً، من أجل تحسين فرص البلدان الفقيرة والقطاعات السكانية الفقيرة في الحصول على الأغذية. وينبغي إعادة النظر في ممارسات الاقراض الدولية، كما يجب التخطيط للعمل في الأجل الطويل من أجل الحفاظ على امدادات الأغذية عند المستويات الضرورية لتلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان.

(ج) اعتماد وتنفيذ سياسات استخدام الأراضي، حيثما يكون ملائماً، التي تعزز الأمن الغذائي وذلك من خلال تخصيص مساحات كافية من الأراضي الزراعية وموارد الأحياء المائية وغيرها من الموارد الطبيعية لإنتاج الأغذية والمصادر الأخرى للتغذية.

(د) اعتماد سياسات وبرامج تدعم القيادات المحلية، وتشمل إتاحة تدريب متوازن لكلا الجنسين، وزيادة مشاركة المجتمع المحلي، وتشجيع المشاركة الشعبية، وتنمية المناطق الريفية لوقف الهجرة من الريف إلى الحضر، وتعزيز مركز المرأة في الريف والحضر بوصفها منتجة ومستهلكة. إذ كثيراً ما لعبت المرأة والمنظمات النسائية دوراً بالغ الكفاءة والفعالية والأهمية في تعزيز الأمن الغذائي الأسري.

(هـ) اعتماد برامج خاصة لزيادة الانتاجية بغية تخفيض التكاليف وتثبيت وزيادة إنتاج الفقراء ودخولهم. ويمكن أن تشمل هذه البرامج: زيادة فرص صغار المزارعين في الحصول على على المستلزمات والقروض والخدمات الضرورية الأخرى، وفرص وصولهم إلى الأسواق عن طريق تحسين البنيات الأساسية. وينبغي التشديد على دور التعاونيات الزراعية وخدمات الإرشاد الفعالة في زيادة الإنتاج ودخول المنتجين.

(و) تحسين سبل الحصول على فرص العمل أو عناصر الإنتاج للعاملين في المدن والريف، والأسر التي ترأسها النساء، والأفراد الذين يعملون في القطاع غير الرسمي، والذين يعانون من البطالة ومن نقص العمالة،

وذلك بايجاد فرص العمل لهم وزيادة مهاراتهم وتوفير الائتمان بشروط ميسرة، وزيادة توفير التكنولوجيات المحسنة وغيرها من المستلزمات ووسائل الانتاج.

(ز) تحسين فرص الحصول على الاراضى وغيرها من الموارد الطبيعية عن طريق وضع وتنفيذ تدابير الاصلاح الزراعى، وبصفة خاصة عن طريق اجراء اصلاحات فعالة لنظم الحيازة، وتشجيع الاستخدام الرشيد للموارد الزراعية، واعادة التوطين فى اراض جديدة حيثما يتسنى ذلك. ويجب الاضطلاع بهذه الانشطة مع مراعاة الاحترام التام للقوانين والاتفاقيات الدولية السارية.

(ح) زيادة فرص العمل، وخاصة فى المناطق الريفية، بتشجيع القطاع الخاص على زيادة هذه الفرص فى قطاعات الزراعة والصناعة والحرف اليدوية والاعمال التجارية.

(ط) تحقيق الاستقرار لامدادات الاغذية عن طريق تكوين مخزونات عافية فى شكل احتياطات الامن الغذائى الاستراتيجية لتكون بمثابة خط دفاع اول فى حالات الطوارئ، وتحسين طرق ما بعد الحصاد فى مناولة الاغذية وتعبئتها وتخزينها وحفظها ونقلها وتوزيعها بغية الحد من الخسائر فى جميع هذه المراحل؛ وتحسين الصحة الحيوانية وامكانيات الانتاج الحيوانى، بما فى ذلك المزارع السمكية والعناية بموارد مفايد الاسماك، وكفالة توافر امدادات دائمة من الوقود لطفى الوجبات؛ واجراء البحوث واتخاذ التدابير للنهوض بانتاج الاغذية المحلية والتقليدية واستخدامها وحفظها، وتحسين التكنولوجيات الريفية لتجهيز الاغذية، وزيادة مرافق التسويق، امام المنتجات المنزلية والقروية والصناعية، ضمانا لسهولة تدفق الامدادات الغذائية طوال العام؛ وتنفيذ طائفة متنوعة من الاستراتيجيات الزراعية، مثل الدورة المحصولية وزراعة محاصيل مختلطة، واستخدام المستلزمات البيولوجية، وزراعة اشجار الفاكهة الدائمة، واستنباط اساليب زراعية حراجية اخرى؛ وتوفير مياه الشرب النقية والمأمونة، والنهوض بالحدائق المنزلية والمحلية، وضمان استمرارية الامدادات الغذائية عن طريق الاستعانة بنظم انتاجية وتسويقية تقوم على موارد سليمة مأمونة ومتجددة تحمى البيئة والتنوع البيولوجى.

(ي) تحسين تخطيط الاستعدادات لمواجهة حالات الطوارئ، عن طريق: الاستعانة بنظم فعالة للانذار المبكر ونظم المعلومات الأخرى، وتكوين احتياطات للأمن الغذائي، واعداد خطط عمل لمواجهة حالات الطوارئ، وزيادة استحقاقات الفئات المتضررة عن طريق جملة وسائل منها، مثلاً، برامج الأشغال العامة؛ وتنفيذ تدابير تستهدف الوقاية من الكوارث الطبيعية، مثل مشروعات الري ومكافحة الفيضانات وغيرها. وبوسع المجتمع الدولي أن يؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد عن طريق توفير المعونة الغذائية الجيدة التوجيه وفي الوقت المناسب، وغيرها من أشكال المساعدة الفنية والمالية، وخاصة على شكل برامج الغذاء مقابل العمل ولاءة التعمير. ويكتسى العمل المنسق من جانب المنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة أهمية كبيرة في هذا السياق. وينبغي ألا تخل المعونة الغذائية بالانتاج الغذائي المحلي أو تعتبر بديلاً عنه. وينبغي أن تسند الأولوية في برامج المعونة الغذائية إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للاجئين والنازحين ويشمل ذلك المتضررين من الحروب أو القلاقل الأهلية أو الكوارث الطبيعية. كما ينبغي تقديم الامدادات الغذائية بهدف تلبية الاحتياجات التغذوية الدنيا. وبوسع المنظمات غير الحكومية أيضاً أن تقدم عوناً كبيراً من خلال اتاحة التدريب الفعال والملائم في مجالات ادارة الكوارث على جميع المستويات، وعن طريق الانذار المبكر، ومشروعات الرقابة على الاغذية والتغذية، والتوعية الغذائية، وتعبئة الموارد، وتنفيذ برامج عملية.

(ك) تعزيز عملية التخطيط لبرامج المعونة المتملة بالأغذية بحيث تصل هذه الأغذية إلى محتاجيها دونما اخلال بالاقتصاد المحلي، أو بالاعدادات الغذائية المحلية، بما في ذلك انتاج الاغذية وتسويقها. ويمكن أن تشمل هذه البرامج، انشاء نظم لتوزيع الاغذية، وخاصة توزيعها على الفقراء العاجزين عن العمل، وتنفيذ مشروعات تحويل الدخل مثل الاعانات المستهدفة والقوائم والبرامج الغذائية الموجهة للفئات الحساسة بغية زيادة فرص توفير نظم غذائية وافية تغذوياً، وبوجه خاص تنفيذ مشروعات ذاتية التوجيه لتوزيع الاغذية، ولتحويل الدخل فيما يتعلق بالأغذية التي يستهلكها الفقراء أساساً عن طريق اقامة مراكز لتوزيع الاغذية في المناطق التي يقطنها هؤلاء الفقراء، مع مراعاة تمكين هؤلاء السكان من اختيار الاغذية الوافية تغذوياً من بين طائفة الاغذية المتوافرة.

(ل) تعزيز آليات التصدي التي تلجأ اليها الأسر في مواجهة حالات الطوارئ عن طريق زيادة قدراتها على حماية نفسها من تأثير حالات الطوارئ، وذلك مثلا من خلال: تخزين الأغذية على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي، وتنفيذ مشروعات الادخار والائتمان الجماعية، وتنويع مصادر الدخل والعمل، وتحسين البنيات الأساسية التسويقية. كما يمكن أن تشمل هذه التدابير تقديم المساعدات للأسر عند حدوث حالة الطوارئ، مثل الامداد بالبذور لزراعة محاصيل قصيرة الأجل، وتقديم المعونة الغذائية، والاعلاف للحيوانات، والمياه، وكذلك بعد انتهاء حالة الطوارئ، من طريق تنفيذ تدابير لاعادة التعمير تساعد الأسر على تجاوز التأثيرات المعاكسة لحالة الطوارئ.

(م) تبنى أو تعزيز، سياسات ينتهجها القطاع العام لدعم برامج الأشغال العامة للعمالة المكثفة، وبرامج لتقليل العزلة الجغرافية لبعض المناطق، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث يلزم اتخاذ اجراءات على سبيل الأولوية للاسراع في تخفيف وطأة المشكلات التغذوية الحادة. وتشكل برامج العمالة المكثفة لاقامة البنية الأساسية وسيولة من عدة وسائل مفيدة يمكن استخدامها لزيادة فرص العمل والدخل وسبل الحصول على الاغذية. وتعمل هذه البرامج على نقل الفوائد واستقرارها وبذلك تقلل من خطر حدوث نقص في الاستهلاك بين الفقراء، كما يمكنها تعزيز البنيات الأساسية اللازمة كالطرق مثلا، مما يساعد على تحسين تجارة الأغذية وحركتها من المراكز الريفية الى المراكز الحضرية، ويشجع على صيانة الموارد، أو تنمية شبكات الري والأراضي، أو مكافحة بعض المشكلات مثل التصحر.

(ن) تشجيع مؤسسات البحوث الحكومية والدولية والخاصة على اجراء البحوث اللازمة لتعزيز الامن الغذائي الأسرى اعتمادا على زيادة انتاج الاغذية وتحسين مستوى مناولتها وتخزينها وتلافى خسائرها، وزيادة التنوع المحصولي والوراثي، وتحسين مستوى تجهيز الاغذية وحفظها وتسويقها. كما يلزم اجراء بحوث بشأن المناولة المنزلية للأغذية وتوزيع الاغذية بين أفراد الأسرة لضمان توافر الاغذية بكميات كافية، ولحماية القيمة التغذوية للأغذية، ولتلافى خسائر الاغذية وتبديدها. ويمكن لهذه البحوث أن تساهم في زيادة فرص العمالة الريفية وتعزيز دور المرأة، وخاصة في جميع جوانب انتاج الاغذية وتجهيزها وتسويقها. ولا بد أيضا

من اجراء بحوث بشأن تحديد مؤشرات ملائمة لمردودية التكاليف من أجل قياس حجم مشكلات الأمن الغذائي على مستوى الأسرة وما تحرزه البرامج المناسبة من تقدم فى حل هذه المشكلات.

(س) الارتقاء بالثقافة العام والتغذوى للقضاء على الأمية وتحسين المعارف المتعلقة باختيار النظام الغذائى المأمون والوافى من الناحية التغذوية وبتقنيات إنتاج الأغذية وتجهيزها وتخزينها ومناولتها على جميع المستويات، وخاصة على المستوى الأسرى. وينبغى أن توجه البرامج الى القيادات الأسرية مع التركيز بشكل خاص على النساء، وأن تتضمن أيضا دروس التدبير المنزلى للفتيان والفتيات. وينبغى تعميق وعى الرجال والنساء بفوائد تحديد حجم الأسرة، ومزايا ممارسات تنظيم الأسرة. كما ينبغى التشديد على دور وسائل الاعلام الجماهيرى فى نقل رسائل ايجابية بشأن تحسين التغذية، والقضاء على العادات الغذائية الضارة. ومن الأهمية بمكان اعداد وتنفيذ حملات اعلامية لتحسين نوعية التغذية من خلال استخدام الأسر للامدادات الغذائية المتاحة على وجه أفضل، ولتشجيع الاعتراف بحق كل فرد من أفراد الأسرة فى الحصول على نصيب عادل من الموارد الغذائية المتاحة بصرف النظر عن الجنس أو السن أو الصفات الفردية الأخرى.

(ع) قيام الوكالات المالية الدولية والوكالات المتخصصة باعطاء أولوية متقدمة لمساعدة البلدان على تنفيذ برامجها الرامية الى تعزيز الأمن الغذائى الأسرى. وقد تتخذ هذه المساعدة شكل زيادة الاستثمارات فى مشروعات تعزيز الانتاج مثل مشروعات الرى، وتحسين خصوبة التربة، وصيانة التربة والمياه، وتكثيف الزراعة، أو تقديم الدعم اللازم الى البلدان التى تنفذ برامج التكيف الهيكلى. وينبغى أن تتضمن هذه المساعدة أيضا نقل التكنولوجيا وتكييفها بما يتفق مع الظروف المحلية فى البلدان النامية من أجل تحسين انتاج الأغذية وتجهيزها الى جانب حماية حقوق الملكية الفكرية اذا اقتضى الحال؛ وتدريب العاملين على جميع المستويات، وتهيئة المناخ الاقتمادى الملائم الذى يعزز من القدرات التنافسية لبلدان النامية.

٣ - حماية المستهلكين عن طريق تحسين نوعية الاغذية وسلامتها

٣٢ - توفير امدادات الاغذية والمياه المأمونة ومن النوعية المعقولة هي عنصر جوهري من عناصر التغذية السليمة. ويجب أن تحتوى امدادات الاغذية على قدر ملائم من العناصر المغذية وأن تتوفر بتنوع وكمية كافية. ويجب ألا تشكل الاغذية تهديدا لمحة المستهلك بسبب الملوثات الكيميائية أو البيولوجية أو أى ملوثات أخرى، ويجب أن تُعرض هذه الاغذية عرضا أميناً. وتكفل الرقابة على سلامة الاغذية وجودتها الحفاظ على الخصائص المرغوب توافرها فى الاغذية أثناء مراحل انتاجها ومناولتها وتصنيعها وتعبئتها وتوزيعها واعدادها. وهذا أمر يعزز اتباع نظم غذائية صحية، ويقلل من خسائر الاغذية، ويشجع التجارة المحلية والدولية فى الاغذية. وتشمل نوعية الاغذية المكونات الاساسية للاغذية والجوانب المتعلقة بسلامتها. ومن حق المستهلك أن يحصل على امدادات جيدة النوعية ومأمونة من الاغذية، ويجب أن تتخذ الحكومات وصناعة الاغذية الاجراءات الكفيلة بضمان ذلك. ومن الضروري وضع برامج فعالة للرقابة على نوعية الاغذية وسلامتها، ويمكن أن تشمل هذه البرامج طائفة من التدابير المختلفة مثل اصدار التشريعات واللوائح والمعايير، الى جانب نظم للتفتيش الفعال ولرصد تطبيق التشريعات واللوائح، بما فى ذلك اجراء التحليلات المختبرية اللازمة. وينبغى للحكومات، أن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الأطراف المعنية الأخرى حيثما اقتضى الأمر من أجل القيام بما يلي:

(أ) اتخاذ تدابير شاملة تكفل الرقابة على نوعية الاغذية وسلامتها بغرض حماية صحة المستهلكين والمنتجين وضمان سلامة الانتاج وجودة التصنيع ونزاهة الممارسات التجارية، وتعزيز هذه التدابير. وينبغى فى حالة وجود هذه التدابير استعراضها بانتظام وتحديثها عند الاقتضاء لتحقيق حماية أفضل للمنتجين والمستهلكين.

(ب) وضع تدابير لحماية المستهلك من الاغذية غير المأمونة، أو منخفضة النوعية، أو المغشوشة، أو ذات العبوة المغلوة أو الملوثة. ولا بد أن تشمل هذه التدابير نصوصاً تتعلق بالمستويات الدنيا المقبولة لجودة الاغذية وسلامتها، والطرق المختلفة لانتاج الاغذية وتصنيعها وتغليفها ووضع البيانات على العبوات وتخزينها، وبشروط عرضها وتوزيعها. وينبغى أن تغطى اللوائح الغذائية أيضاً مسألة تدعيم الاغذية بالعناصر المغذية الدقيقة وأن تراعى المعايير الدولية التى أوصت بها هيئة الدستور الغذائى مراعاة تامة. وينبغى وضع البيانات

على عبوات الأغذية بطريقة واضحة وميسورة الفهم، والاهتمام بتنسيق الشروط المتعلقة ببيانات العبوة وهي مهمة تتطلب توافر معلومات أفضل عن تحليل العناصر المغذية وتركيبه الاغذية. وينبغي النظر في اتخاذ تدابير وقائية لمساعدة الأفراد الذين يعانون من عدم قبول بعض الاغذية. كما ينبغي فرض رقابة دقيقة على الادعاءات التي ترد في بيانات العبوات الغذائية أو الاعلان عنها، مع حظر أى ادعاء باطل أو مضلل. وينبغي لمنظمة الاغذية والزراعة ومنظمة المحة العالمية أن تشجعا البلدان النامية على المشاركة بقدر أكبر في أنشطة هيئة الدستور الغذائي، وأن تستعرضا الطرق الكفيلة بتيسير هذه المشاركة، وایجاد الطرق الملائمة للاتصال بالمؤسسات المختصة بالرقابة على الاغذية وتزويدها بالمعلومات والمعارف الفنية في هذا الميدان.

(ج) اعطاء أولوية متقدمة لاقامة البنيات الأساسية للرقابة على نوعية الاغذية وسلامتها، تشمل مرافق للتفتيش على الاغذية وأخذ العينات والمرافق المخبرية، لضمان تطبيق القوانين واللوائح، واستيفاء المنتجات المخصصة للاستهلاك المحلي والتصدير للشروط المعمول بها.

(د) اعطاء منظمات المستهلكين والمنتجين الحق في التشاور مع الاجهزة الاستشارية وأجهزة صنع القرار وتيسير الحصول على المعلومات بحرية ودون حواجز، والمشاركة في وضع المعايير الخاصة بالرقابة على نوعية الاغذية وسلامتها وبيان محتويات عبواتها، وانشاء آليات، لحل المشاكل التي يجابها المستهلكون في حصولهم على امدادات الاغذية، أو تعزيز ما هو قائم من هذه الآليات. وينبغي تشجيع التعاون بين قطاع الاغذية والحكومة والمستهلكين.

(هـ) اقامة علاقات عمل فعالة مع الصناعات الغذائية، بما في ذلك منتجو الاغذية وممنعوها وموزعوها، للتأكد من أن نظم الرقابة على النوعية القائمة في مجال الصناعات الغذائية تكفل ضمان الالتزام بأحكام القوانين واللوائح. وتقع المسؤولية الأولى فيما يتعلق بانتاج الاغذية وتصنيعها وتوزيعها على عاتق قطاعات الزراعة والصناعات الزراعية والبيع بالتجزئة. ومن ثم ينبغي للصناعات الغذائية أن توفر أطعمة مأمونة وسليمة ومغذية وشهية من أجل حماية صحة المستهلكين.

(و) دعم الجهود الدولية ومتعددة الأطراف الرامية الى توسيع وتعزيز البرامج الخاصة بمعايير الاغذية وبيان محتوى العبوات الغذائية. وينبغي تقديم المساعدات الفنية الدولية الى البلدان النامية من أجل النهوض ببرامجها المتعلقة بسلامة الاغذية ونوعيتها بما يعود بالنفع على الأسواق المحلية والتجارة الدولية.

(ز) تنمية الموارد البشرية اللازمة لتصميم وتنفيذ ورصد نظم الرقابة على نوعية الاغذية والمياه. ومن الضروري أن يحصل المزارعون والقائمون على مناولة الاغذية على الصعيدين التجارى والمنزلى، على التوعية والتدريب اللازمين فى مجال المناولة الآمنة للكيماويات الزراعية.

(ح) القيام، من خلال التشريعات واللوائح القطرية وغير ذلك من التدابير الملائمة، بتنفيذ الاتفاقات الدولية المعقودة بشأن تسويق وتوزيع الكيماويات الزراعية، مثل مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستعمالها.

(ط) تشجيع تنمية أساليب الزراعة القابلة للاستمرار والسليمة من الناحية الايكولوجية وطرق الادارة المتكاملة للآفات، وتعزيز البحوث والبرامج الإرشادية التى تيسر اتباع هذه الممارسات. كما ينبغي تشجيع التقنيات التى تساعد على الحد من استخدام الكيماويات الزراعية.

(ى) دعم توعية المستهلكين من أجل خلق جمهور مستنير وواع، وممارسات منزلية مأمونة، ومشاركة من المجتمعات واتحادات مستهلكين نشطة. وينبغي لمنظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أن تزودا البلدان الأعضاء بمواد تتعلق بجودة الاغذية وسلامتها للاستفادة منها فى برامج توعية المستهلكين.

(ك) تشجيع البحوث الخاصة بنوعية الاغذية وسلامتها، بما فى ذلك أغذية الفطام وأطعمة الباعة الجائلين، مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للإنتاج وتقنيات المناولة والتخزين.

(ل) وضع برامج لمراقبة ورصد الأمراض والملوثات التى تنتقل عن طريق الاغذية.

(م) ضمان نوعية الاغذية المخممة لبرامج تغذية اللاجئين والنازحين فى حالات الطوارئ، وصلاحياتها للاستهلاك. وينبغى اقامة آليات لرصد مشاكل محددة، مثل اصابة الاغذية بالآفات والملوثات وفترة صلاحية المنتجات، ولتشجيع تبادل المعلومات ذات الصلة.

٤ - الوقاية من الامراض المعدية ومكافحتها

٣٣ - يودى التفاعل بين الاصابة بالامراض المعدية وسوء التغذية الى عواقب وخيمة بالنسبة للحالة الصحية، وخاصة فى اوساط الفئات الدنيا من السلم الاجتماعى الاقتمادى. فهذا التفاعل سبب رئيسى للوفاة والمرض والعجز لدى الرضع وصغار الاطفال، وعامل هام فى اعتلال صحة النساء وما يرافقها من مشكلات تناسلية. ولذا فان الوقاية من الامراض المعدية ومراقبتها ومكافحتها مكافحة سليمة، أمور من شأنها تحسين الاوضاع التغذوية والنهوض بانتاجية البالغين من السكان بشكل ملحوظ. وينبغى للحكومات، بالتعاون مع جميع الجهات المعنية، النهوض بما يلى:

(أ) اعتماد تدابير تكفل توافر امدادات كافية مضمونة ومأمونة من الغذاء والمياه ضمانا لانتفاع الجميع بنظافة بيئية عامة ولتحسين مستوى نظم التخلص من الفضلات، أو تعزيز التدابير القائمة.

(ب) الوقاية من الامراض التى تنقلها الاغذية والمياه ومن الامراض المعدية التى تصيب الرضع والاطفال الصغار، وذلك بتشجيع النساء على الاقتمار على الارضاع الطبيعى لاطفالهن خلال الاشهر الأربعة الى الستة الأولى من العمر.

(ج) الترويج لاساليب الفطام السليمة وذلك بتشجيع تناول أطعمة الفطام الملائمة السليمة والوافية تغذويا والمتوافرة محليا.

(د) توفير أو تعزيز القيام، حسب الاقتضاء، الثقافة الصحية المتخممة للعاملين فى مجال الصحة، والتوعية العامة والمعلومات التغذوية والصحية المحددة للمجتمعات المحلية والآباء والأفراد لتمكينهم من اتباع نظم غذائية سليمة ووافية، والوقاية من العدوى ومكافحتها على نحو فعال. ويشمل هذا توفير التدريب والمعلومات للعاملين المعنيين فى مختلف المستويات فى المجالات الصحية والزراعية والارشادية الأخرى

فيما يتعلق بالأغذية والنظافة العامة والرعاية الصحية الأولية، وخاصة مكافحة الاسهال، وبشأن الاحتياجات التغذوية على امتداد العمر، بما في ذلك فترات المرض.

(هـ) الوقاية من الأمراض المعدية الطفيلية وغيرها من الأمراض السارية ومكافحتها واستئصالها، بما فيها الأمراض التي تنقلها الحيوانات، وذلك من خلال تحسين البيئة وتوفير خدمات الرعاية الصحية الأولية الكافية والتي تشمل تنفيذ برامج للتحصين ولمكافحة أمراض الاسهال وأمراض الجهاز التنفسي الحادة والتوسع في برامج الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) ومكافحتها لتغطي جميع فئات السكان.

(و) تشجيع التعاون بين قطاعي الزراعة والصحة والقطاعات الأخرى ذات الصلة على مكافحة الأمراض المعدية والأمراض التي تصيب الإنسان والحيوان والوقاية منها. كما ينبغي ضمان التعاون الوثيق في هذا المدد مع المنظمات غير الحكومية ومع القطاع الخاص.

(ز) ضمان إدارة التغذية ودعمها حيثما تبينت فعاليتها في الوقاية من الأمراض المعدية والتخفيف من حدتها.

(ح) تشجيع البحوث بشأن ما ينطوي عليه انتقال الأمراض المعدية ومكافحتها من جوانب تتمثل بالتغذية مع مراعاة جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وضمان تطبيق نتائج البحوث ذات الصلة.

٥ - تشجيع الرضاعة الطبيعية

٣٤ - تزود الرضاعة الطبيعية الرضع وصغار الأطفال بالتغذية المثلى. وهي إلى جانب تأثيراتها النافعة الجمة، مثل دورها في المساعدة بين الولادات والوقاية من الأمراض، تعد أقل الوسائل تكلفة لتغذية الرضع. وينبغي تمكين النساء كافة من الاقتران على الرضاعة الطبيعية خلال الأشهر الأربعة إلى الستة الأولى من العمر، ثم مواصلة مع إعطاء تكملة غذائية ملائمة حتى يبلغ الطفل سنتين من عمره أو أكثر. ولكي يتسنى القيام بذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل على تعميق الوعي وأن يوفر أقصى قدر من الدعم للمرأة لكي تقوم بالرضاعة الطبيعية، ويتعين على الحكومات والأطراف المعنية الأخرى في القطاع الخاص الاضطلاع بما يلي:

(أ) مساندة وتشجيع الأمهات على ممارسة الرضاعة الطبيعية، وعلى توفير الرعاية الكافية لأطفالهن، سواء كن يعملن بصورة رسمية أو غير رسمية أو كن يقمن بأعمال بدون أجر. ويمكن اتخاذ اتفاقيات ولوائح منظمة العمل الدولية التي تغطي هذا الموضوع نقطة انطلاق في هذا الصدد بالنسبة للدول التي تقرر هذه الاتفاقيات واللوائح.

(ب) بذل قصارى الجهد لاشراك مرافق الولادة في "مبادرة المستشفيات الرؤوم بالأطفال" التي تضطلع بها منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، وتبنى الممارسات السليمة، الواردة في البيان المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف بشأن حماية الرضاعة الطبيعية والترويج لها ودعمها من خلال تحسين خدمات الولادة. كما ينبغي أن تتخذ هذه الممارسات السليمة كخطوط توجيهية يسترشد بها في حالات الولادة المنزلية.

(ج) تشجيع ودعم التعاون، عند الاقتضاء، بين نظم الرعاية الصحية وشبكات مساعدة الأمهات، بما تشمله من أسر ومجتمعات محلية، وذلك بالترويج لإنشاء مجموعات دعم الأمومة.

(د) اتخاذ الإجراءات لتنفيذ المبادئ والأهداف الواردة في "المدونة الدولية لقواعد تسويق بدائل لبن الأم"، حسبما اعتمدها جمعية الصحة العالمية في ١٩٨١، ثم أعدت عليها من جديد في قراراتها اللاحقة.

(هـ) ضمان أن يتلقى القائمون على تقديم الرعاية الصحية وغيرها من أشكال الرعاية، تدريباً رفيع المستوى في المسائل المتمثلة بالرضاعة الطبيعية باستخدام مواد تدريبية مكتملة، وضمن اطلاعهم على لوائح أو سياسات التسويق القطرية ذات الصلة.

(و) ضمان أن تكون المعلومات التي تنشر عن تغذية الرضع والأطفال متماسكة وتتفق بقدر الامكان مع المعارف العلمية الجارية، وإتخاذ الخطوات اللازمة للتمدى للمعلومات المضللة عن تغذية الرضع.

(ز) البحث بأقصى قدر من العناية في القضايا المتعلقة بالرضاعة الطبيعية والاصابة بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية اعتماداً على

أحدث ما يتوافر من مشورة علمية معتمدة، وبالرجوع الى آخر الخطوط التوجيهية المادرة عن منظمة المحة العالمية واليونييسيف، ومطالبة منظمة المحة العالمية أن تعقد، بالتعاون الوثيق مع اليونييسيف وخبراء الرضاة الطبيعية وغيرهم من الخبراء، اجتماعات فنية على نحو دورى، لاستعراض أحدث المطبوعات العلمية الخاصة بهذه المسائل ولاستكمال الخطوط التوجيهية.

٦ - رعاية الفئات المحرومة اجتماعيا واقتصاديا، والحساسة تغذويا

٣٥ - يقصد بالرعاية توفير ما يلزم، على صعيد الأسرة والمجتمع المحلي، من وقت واهتمام ودعم ومهارات لسد الاحتياجات البدنية والذهنية والاجتماعية للفئات المحرومة اقتصاديا واجتماعيا والفئات الحساسة تغذويا. والطفل الناشء هو أكثر هذه الفئات حساسية، لكن هناك فئات حساسة أخرى تضم النساء، والمسنين، والمعوقين عقليا أو بدنيا أو حسيًا. وتضم الفئات المحرومة اجتماعيا واقتصاديا اللاجئين، والنازحين وبعض السكان الاصليين، وأفراد المجتمعات النائية، والمعدمين، والمتعطلين عن العمل، والمهاجرين حديثا، والأيتام، والأطفال الذين يواجهون ظروفًا صعبة. وأشد الناس تعرضا لخطر سوء التغذية هم الفئات الحساسة فيسيولوجيا والمحرومة اجتماعيا واقتصاديا في الوقت ذاته. ويجب أن تعي البلدان أن مهارات وقدرات من يقدم الرعاية، وهى الأم عادة، عامل حاسم فى نوعية الرعاية، وخاصة فيما يتعلق باختيار وتحضير أغذية الأسرة، بما فيها أغذية الأم نفسها والأطفال وغيرهم من المعالين.

٣٦ - وتقع المسؤولية الرئيسية عن توفير الرعاية على عاتق الأسرة بوجه عام. غير أن المجتمع ملزم بدوره بمساعدة من لا يستطيعون رعاية أنفسهم. وينبغى أن يكون دور الحكومات فى هذا المجال هو تهيئة بيئة تؤازر الرعاية التى تكفلها الأسرة والمجتمع المحلي، وتقديم خدمات مباشرة عندما يتطلب الأمر مزيدا من الرعاية. وتشمل الرعاية داخل الأسرة المساعدة أثناء الحمل وبعده، والرضاة الطبيعية، وتوفير أسباب الأمان، والحد من تعرض الأطفال للاجهاد، وتوفير المأوى والملبس والمأكل والمغسل، والوقاية من الأمراض وعلاجها، وإظهار الحنان والاحترام. وتشمل مرافق الرعاية خارج الأسرة، العيادات المحية الوقائية منها والعلاجية، والرعاية قبل الولادة وبعدها، وخدمات الممارسين للعلاج التقليدى أو أفراد الشبكات الأسرية الممتدة، ونظم الدعم الاجتماعى والاقتصادى التابعة للمجتمع المحلي والحكومة، وبرامج توليد الدخل. وينبغى أن تشمل الرعاية احترام

كرامة الفئات الحساسة وحقوقها. وتحقق الخطوات المتخذة لتحسين رعاية الفئات المحرومة اجتماعيا واقتصاديا والحساسة تغذويا أكبر قدر من النجاح عندما تظهر تفهما لاحتياجات وتقاليد المجتمع المحلي وتستجيب لها. وينبغي تشجيع الحكومات على التعاون في هذا المضمار مع شتى فئات المجتمع المحلي والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وينبغي للحكومات أن تتعاون مع الأطراف المعنية الأخرى على النهوض بما يلي:

(أ) ضمان حصول جميع الرضع وصغار الأطفال، ولاسيما الأطفال الذين يواجهون ظروفًا صعبة، على كفايتهم من النظم الغذائية المتوازنة والمأمونة، وعلى الرعاية الصحية والتعليم بحيث يتاح لهم تحقيق إمكانات نموهم البدني والذهني الكاملة والتمتع بحالة تغذوية سليمة والحفاظ عليهما. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لرعاية الأطفال الإناث.

(ب) الترويج لأساليب الفطام السليمة، بما في ذلك استخدام الأغذية التكميلية في الوقت المناسب، واستعمال الكمية الكافية والتنوعية الملائمة من أغذية الفطام، وتحسين أساليب التغذية مثل زيادة تواتر الوجبات والإشراف عليها.

(ج) تحسين مركز المرأة القانوني والاجتماعي منذ الولادة فما بعدها، وكفالة احترام المرأة وتكافؤ فرصها في الحصول على الرعاية والتعليم والتدريب والأرض والقروض، وفي المساواة في الأجور والتعويضات والخدمات الإرشادية الأخرى، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة، وتعزيز مركزها الاقتصادي بحيث يتاح لها التحكم على نحو أفضل في موارد الأسرة.

(د) تعزيز الدعم إلى القائمين بتقديم الرعاية حفاظا على صحتهم البدنية والذهنية وارتقاءً بمهاراتهم ومعارفهم المتملة بتحسين التغذية. وتخفيف أعباء العمل على عاتق المرأة بالقيام، عند الاقتضاء، بدعم البحوث والخدمات الإرشادية المتعلقة بالوسائل الكفيلة بتوفير الوقت والجهد.

(هـ) تكييف خدمات الدعم التغذوية والصحية والتعليمية بما يلبي احتياجات المراهقين والمراهقات من أجل تهيئتهم للنهوض بأدوارهم المرتقبة كراشدين وآباء منتجين ينعمون بتغذية جيدة.

(و) تهيئة الراشدين الذكور للمشاركة الكاملة في تحسين الأوضاع التغذوية لأسرهم وفي دعمها وتفهم احتياجات المرأة، فيما يتعلق بحماية سلامة أوضاع الأسرة وتعزيزها، وتشجيعهم على القيام بهذا الدور.

(ز) خلق الوعي بما يسهم به المسنون في أنشطة الأسرة والمجتمع المحلي. وتشجيع رعاية المسنين من خلال الأشكال التقليدية للتعاقد العائلي واتخاذ تدابير خاصة في هذا الصدد، حيثما دعت الحاجة.

(ح) توفير الرعاية للأشخاص المعوقين لتمكينهم من تحقيق كامل قدراتهم الكامنة وجعلهم قادرين على الاعتماد على أنفسهم، وضمان فرصهم في التعليم والعمل والسكن.

(ط) تعزيز الحالة التغذوية للسكان الأصليين من خلال اعداد وتنفيذ استراتيجيات مقبولة من الوجهة الثقافية تستند الى مشاركة المجتمع المحلي.

(ي) تشجيع وتعميق الوعي والتنظيم والريادة في أوساط المجتمع المحلي بما يوطد ويكفل تطوره التغذوي، بما في ذلك توفير الرعاية الكافية لفئاته الحساسة من أسر وأفراد، مثل الأسر التي ترأسها النساء.

(ك) تشجيع البرامج الغذائية والتغذوية الموجهة الى فقراء المدن، ولاسيما الأطفال المشردين.

٣٧ - ما برحت معدلات سوء التغذية ونقص العناصر المغذية الدقيقة، وما يرافقها من ارتفاع معدلات الوفيات، تتزايد باطراد في صفوف اللاجئين والنازحين. وقد زاد تفاقم هذه المشكلة خلال العقد الماضي. ومن المطلوب على نحو ملح زيادة الالتزام السياسي بحماية وتعزيز المستوى التغذوي للاجئين والنازحين والخاضعين للاحتلال وأسرى الحرب وغيرهم من الجماعات المتضررة وتوسيع نطاق المساءلة في هذا الصدد طبقا للقانون الانساني الدولي. وينبغي للحكومات، بالتعاون مع المجتمع الدولي، القيام بما يلي:

(أ) توفير المساعدة للاجئين والنازحين على أسس قابلة للاستمرار والعمل على رصد وضمان سلامة أوضاعهم التغذوية، مع اعطاء أولوية متقدمة

لمكافحة الأمراض والوقاية من سوء التغذية ومن انتشار الأمراض الناجمة عن نقص العناصر المغذية الدقيقة. وينبغي، أن تشجع هذه المساعدات، حيثما يتسنى، قدرتهم على اعالة أنفسهم لا أن تزيد اعتمادهم على المساعدات الخارجية. وينبغي أن تكون الأغذية المقدمة لهم كافية ومأمونة من الناحية التغذوية.

(ب) تحديد الفئات والمجموعات السكانية في صفوف المدنيين الذين يعيشون في مناطق النزاعات، من لاجئين ونازحين، ممن يحتاجون الى رعاية خاصة بما في ذلك المعوقون والمسنون والأطفال والأمهات وغيرهم من الجماعات الحساسة تغذويا، بغية التخطيط لتلبية احتياجاتهم الخاصة.

(ج) دعم حقوق الانسان الأساسية للاجئين والنازحين.

(د) ضمان الاستجابة السريعة والمنسقة والملائمة من خلال تحسين الاتصالات مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الهيئات المعنية في الأمم المتحدة وكذلك المنظمات غير الحكومية.

(هـ) تأمين مرور جميع الامدادات الغذائية والطبية ووصولها في الوقت المناسب الى المحتاجين اليها في مناطق النزاعات، وانشاء «ممرات انسانية هادئة» واستخدامها حيثما أمكن.

(و) ضمان مساعدة اللاجئين العائدين الى أوطانهم الى حين اندماجهم في المجتمع من جديد.

(ز) السعى الى وضع سياسات تؤمن الاستقرار تجنباً للهجرة الجماعية للاجئين والنازحين التي تفرض ضغوطا اضافية على أى مجتمع.

٧ - الوقاية من نقص مغذيات دقيقة محددة ومكافحته

٣٨ - يشكل نقص العناصر المغذية الدقيقة مسألة تثير قلقا شديدا في مجال المحة العامة. فهذا النقص شائع على نطاق واسع، ولو أن انتشار نقص عنصر بعينه قد يتفاوت تفاوتاً كبيراً داخل البلدان وفيما بينها. وتكتسى حالات نقص فيتامين "أ" (بما في ذلك البيتاكاروتين) واليود والحديد أهمية خاصة بسبب

عواقبها المحيية الخطيرة، وانتشارها على نطاق جغرافى واسع، والالتزام العالمى القائم بمكافحتها.

٣٩ - ويمكن توفير وقاية تامة من نقص فيتامين "أ" وعواقبه التى تشمل العمى وضعف النمو وسهولة التعرض للعدوى والوفاة، مما يجعل مكافحة هذا النقص من أهم الاستراتيجيات الفعالة التى يمكن أن تتبعها الحكومات لحماية صحة الطفل وحياته. وحماية الرضاعة الطبيعية وتشجيعها ودعمها من طرق الوقاية الفعالة لتلافى نقص فيتامين "أ" لدى الرضع وصغار الاطفال.

٤٠ - ويعيش أكثر من خمس سكان العالم فى مناطق تعاني من نقص اليود. ويعد نقص اليود من أسباب التخلف العقلى الأكثر شيوعا ويمكن الوقاية منها. ومن عواقبه الاضافية العجز عن الانجاب، والدراق، وزيادة معدل الوفيات، والركود الاقتمادى. والاطفال والمراهقون والنساء هم أكثر الفئات تعرضا بمففة خاصة للاصابة بهذا النقص، والذى تعد وسائل معالجته متيسرة وتتيح فرصة رائعة للقضاء عليه بحلول عام ٢٠٠٠.

٤١- ويعد نقص الحديد، وما يرتبط به من الاصابة بالانيميا، أكثر أنواع نقص العناصر المغذية الدقيقة شيوعا، وهو يصيب بشكل خاص صغار الاطفال والنساء فى سن الانجاب. ويمكن أن تؤدى الانيميا فى حالة عدم علاجها الى قصور القدرات على التعلم، وسهولة الاصابة بالعدوى، وتناقص طاقات العمل، ووفاة النساء أثناء الحمل وعند الولادة. ومن ثم فان نقص الحديد يؤثر على جميع قطاعات المجتمع.

٤٢- ونقص العناصر المغذية الدقيقة الأخرى، مثل الفولات وغيره من فيتامينات "ب" المركب، وفيتامين "ج"، والسيلينيوم، والزنك والكالسيوم، له أيضا تأثيره الهام على الصحة ويستحق مزيدا من الاهتمام من جانب حكومات البلدان التى يوجد فيها نقص فى هذه العناصر.

٤٣- وأدراكا لما يتطلبه الأمر من موارد وتنسيق ودعم على المستويات الدولية والاقليمية والقطرية، ينبغى للحكومات أن تقوم، بالتعاون مع الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص /الصناعة وغير ذلك من مجموعات الخبراء والمجتمعات المحلية، باعتماد التوليفة الملائمة من الاستراتيجيات التالية:

(أ) تقدير مدى انتشار نقص المغذيات الدقيقة، وتقييم نطاقها الوبائي، ووضع سياسة وقائية قطرية استنادا الى طبيعة توزيع هذا النقص وأسبابه وشدته، وتبعا للموارد المتاحة.

(ب) الاسراع بالجهود الرامية الى القضاء على حالات نقص فيتامين "أ" واليود والتغلب على الاصابة بنقص الحديد، طبقا لاهداف عام ٢٠٠٠ التي وضعها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ومؤتمر مونتريال المعنى بسوء التغذية الناجم عن نقص المغذيات الدقيقة.

(ج) صياغة وتنفيذ برامج لمعالجة نقص العناصر المغذية الدقيقة والوقاية منه، وتشجيع نشر المعلومات التغذوية، واعطاء أولوية للرضاعة الطبيعية وللأساليب الغذائية الأخرى القابلة للاستمرار والتي تشجع التنوع الغذائي من خلال انتاج واستهلاك الأغذية الغنية بالعناصر المغذية الدقيقة، بما في ذلك الأغذية التقليدية الملائمة. وينبغي القيام - على مستوى المجتمع المحلي وغيره من المستويات - بالترويج لتقنيات التجهيز والحفظ التي تحافظ على هذه العناصر الدقيقة وخاصة عندما ينحصر توافر الأغذية الغنية بهذه العناصر في مواسمها المعروفة فقط.

(د) اعتماد أنسب توليفة من التدابير التالية: زيادة الكميات المتوافرة من الأغذية، حفظ الأغذية، التوعية والتدريب في مجالى الأغذية والتغذية، تنويع النظام الغذائي، تدعيم الأغذية، اضافة عناصر تكميلية الى الوجبات الغذائية، وتنفيذ تدابير الصحة العامة ذات الصلة مثل الرعاية الصحية الأولية، والترويج للرضاعة الطبيعية، وتوفير مياه الشرب النقية. وينبغي تشجيع التعاون على اقتسام الموارد اقليميا ودوليا تحقيقا للوفورات التي يتيحها الحجم الكبير.

(هـ) ضمان اعطاء أعلى درجات الأولوية للاستراتيجيات الغذائية القابلة للاستمرار، والموجهة بمفء خاصة الى فئات السكان ممن يعانون من نقص الحديد وفيتامين أ، مع ايلاء الأفضلية للأغذية المتوافرة محليا ومراعاة العادات الغذائية المحلية. وقد يقتضى الأمر أن تعطى لفتترات قصيرة متحمات تكميلية من فيتامين "أ" واليود والحديد لتدعيم الوجبات التي يتناولها من يعانون من حالات النقص الحاد فى تلك

العناصر، مع الاستعانة قدر المستطاع بخدمات الرعاية الصحية الأولية. وينبغي اعطاء هذه المتاحلات التكميلية للمجموعات الحساسة المناسبة، وخاصة النساء فى سن الأنجاب (اليود والحديد) وصغار الأطفال والمسنين واللاجئين والنازحين. وينبغي وقف تقديم هذه العناصر التكميلية تباعا بمجرد أن تتيح الاستراتيجيات الرامية الى توفير امدادات غذائية غنية بالعناصر المغذية الدقيقة استهلاك كميات كافية من هذه العناصر.

(و) اتخاذ التدابير، حيثما أمكن ذلك، لضمان تدعيم الاغذية أو المياه بالمغذيات الدقيقة الضرورية وسن التشريعات ذات الصلة، اذا كانت امدادات الاغذية لا توفر مستويات كافية من هذه العناصر فى النظام الغذائى. وينبغي تقييم هذا التدعيم بمفمة منتظمة لأسباب شتى. وفى الحالات التى يمثل فيها نقص اليود مشكلة كبيرة للصحى العامة، ينبغي تدعيم كل الملح المخصص للاستهلاك البشرى والحيوانى باليود، لأن تلك الاضافة تعد أشد التدابير فعالية فى معالجة نقص اليود فى الأجل الطويل.

(ز) ضمان تنفيذ برامج التوعية والتدريب فى مجال التغذية على مستوى المجتمعات المحلية والمدارس والمستوى القطرى لتوفير المعلومات عن الأعداد السليم للأغذية، والقيمة التغذوية للعناصر الدقيقة ومدى توافرها بيولوجيا وغير ذلك من العوامل الأخرى التى تؤثر على حالة العناصر المغذية الدقيقة، وخاصة بين صغار السن، والترويج لاستهلاك الاغذية الغنية بهذه العناصر.

(ح) تعزيز القدرات والأنشطة المتمثلة بمراقبة العناصر المغذية الدقيقة عن طريق استنباط مؤشرات لرصد الاستراتيجيات سالفه الذكر تحقيقا للأهداف القطرية المتعلقة بجوانب التغذية والتطبيق والفعالية فيما يتصل بالمجموعات السكانية المستهدفة.

(ط) دعم البحوث المتعلقة بدور العناصر المغذية الدقيقة فى ضمان الصحى، والأصابة بالمرض، ووضع قوائم للحصر وجداول تركيبية الاغذية للمصادر الغذائية، ذات الأهمية الفعلية أو المحتملة، المحتوية على المغذيات الدقيقة، ومن بينها الخضر والفاكهة الخضراء والمفراء، وزيت

النخيل، والأسماك وما يتوافر محليا من المصادر الغذائية الأخرى المحتوية على العناصر المغذية الدقيقة، وبأغذية الفطام، وبالعوامل المؤثرة على التوافر البيولوجي للعناصر المغذية الموجودة، وبالطرق المحلية المستخدمة في تجهيز الأغذية واعدادها والتي تؤثر على توافر العناصر المغذية الدقيقة، وبتحسين التقنيات المستخدمة في تقييم وعلاج نقص العناصر المغذية الدقيقة.

(ى) تنمية القدرات المؤسسية والموارد البشرية على نحو قابل للاستمرار، بما فى ذلك تدريب المهنيين وغير المهنيين وقيادات المجتمع المحلى، من أجل تحقيق أهداف الوقاية من نقص العناصر المغذية الدقيقة ومكافحته.

(ك) البحث، عند الاقتضاء، فى امكانيات تنسيق مكافحة نقص العناصر المغذية الدقيقة تحت اشراف لجنة قطرية مزودة بما يلزم من دعم سياسى ملائم وسلطات وتشريعات وبنية أساسية تعكس الالتزام القطرى.

(ل) حث منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة المحة العالمية وسائر الوكالات الدولية المعنية والمنظمات غير الحكومية على تقديم المساعدات فى مكافحة مشاكل نقص العناصر المغذية الدقيقة من جميع جوانبها، بما فى ذلك الرصد والمراقبة، والبحوث، وانتاج واستهلاك الاغذية الغنية بالعناصر المغذية الدقيقة.

(م) الادراك بأن اللاجئين والنازحين، اضافة الى تعرضهم لنقص اليود وفيتامين "أ" والحديد، معرضون أيضا لنقص عناصر أخرى ولاسيما نقص فيتامين "ب₁" (مرض البرى برى)، والنياسين (البلاجرا)، وفيتامين "ج" (الاسقربوط). وبالتالي لا بد أن تحرم البلدان المتبرعة والمنظمات ذات الصلة على ضمان أن يلبي المحتوى التغذوى للأغذية المستخدمة فى المعونات الغذائية الطارئة المتطلبات التغذوية، وذلك اذا اقتضى الأمر، من خلال تدعيمها بالمغذيات، أو تعزيزها بعناصر تكميلية فى نهاية الأمر. ولا بد أن تكون هذه الاغذية متوافقة بقدر الامكان مع التقاليد الثقافية السائدة.

٨ - الترويج للنظم الغذائية السليمة وأنماط الحياة المحيية

٤٤ - ما برحت الأمراض غير السارية الناجمة عن اتباع أنماط حياة غير صحية ونظم غذائية غير سليمة، تتنفسى باطراد فى عديد من البلدان. فى ظل الوفرة والتوسع العمرانى أضحت الوجبات الغذائية، بوجه عام أكثر غنى بالطاقة والدهون، وخصوصا الدهون المشبعة، وتناقص محتواها من الألياف والكربوهيدرات المركبة، ومن الكحول والكربوهيدرات النقية والملح بقدر أكبر. وفى البيئات الحضرية، تقل فى كثير من الأحيان ممارسة الرياضة وحرق الطاقة، بينما تتجه معدلات التدخين والاجهاد الى الارتفاع. وترتبط هذه العوامل، وغيرها من العوامل التى تعرض الحياة للخطر، فضلا عن ارتفاع متوسط العمر المرتقب، بتزايد انتشار السمنة، وارتفاع ضغط الدم، وأمراض القلب والأوعية الدموية، ومرض السكر، وترقق العظام، وبعض أنواع السرطان مع يتبع ذلك من تكاليف اجتماعية وصحية باهظة. ويعتبر تسوس الاسنان من الأمراض المهمة المرتبطة بنوعية النظام الغذائى فى بعض الأقاليم.

٤٥ - ومع أن التوسع العمرانى يمثل ظاهرة ايجابية بشكل عام، فانه يمكن أن يؤدي فى البلدان النامية على وجه الخصوص الى اثقال كاهل السكان الفقراء بضغط اقتصادى واجتماعية حادة. فكثيرا ما تفضى سرعة التوسع العمرانى المفرط الى زيادة الطلب على المرافق الحضرية مما يؤدي الى اضطراب أعداد كبيرة من الفقراء للعيش فى الأحياء الفقيرة المكتظة التى قلما توافرت لها المياه النقية، والمرافق الصحية، والرعاية الطبية والامدادات الغذائية. كما أن هذا التوسع العمرانى الزائد عن الحد، وخاصة ما يرتبط منه بالهجرة من الريف الى الحضر، قد يسهم فى تفكيك عرى المجتمع واندثار القيم التقليدية فضلا عن ممارسات الرعاية والتغذية. والتغيرات التى تطرأ على أنماط الغذاء والحياة عقب الهجرة الى المناطق الأكثر رخاء يمكن أن تؤثر على الحالة الصحية إن ايجابا أو سلبا مما قد يعرض المهاجرين، ولاسيما الأقليات، فى كثير من الأحيان الى تزايد خطر الاصابة بالأمراض غير السارية المرتبطة بنوعية النظام الغذائى. والوقاية الأولية والثانوية من هذه الأمراض هامتان كلتاهما. ويتعين على الحكومات، جنبا الى جنب مع الجماعات الأخرى، الاضطلاع بما يلى:

(أ) تقييم المتحمل الغذائى والوضع التغذوى لدى السكان (انظر الجزء ٩ أدناه).

(ب) تقييم مدى قوة العلاقة بين نوعية النظام الغذائي والأمراض في إطار الظروف الخاصة بالبلد، مع مراعاة عمليات التقييم الدولية والقطرية الأخرى، والنتائج العلمية الراهنة. وتحديد أنسب الأهداف التغذوية على ضوء انتشار الأمراض الناجمة عن نقص العناصر المغذية والأمراض المزمنة المرتبطة بنوعية النظام الغذائي.

(ج) وضع سياسات شاملة لتحسين مستويات امدادات الأغذية والتغذية مع تكييفها بما يتفق مع الظروف المحلية في كل بلد، ودعم وتشجيع الحدائق المنزلية والأنماط التقليدية لانتاج واستهلاك الأغذية التي تساعد على النهوض بالأوضاع التغذوية.

(د) الاهتمام بالتوصيات المتعلقة بالطاقة والعناصر المغذية في اسداء المشورة للجمهور عن طريق الاستعانة بأجهزة الاعلام وغيرها من الوسائل الملائمة في نشر خطوط توجيهية بشأن الجوانب النوعية و/أو الكمية للنظام الغذائي تنطبق على مختلف الفئات العمرية وأنماط الحياة وتلائم سكان البلد المعنى.

(هـ) تنفيذ وتدعيم تصميم برامج تثقيف غذائي ملائمة مرتكزة على المجتمع المحلي ومرتبطة باستراتيجيات مناسبة للاتصالات مثل بيان المحتوى التغذوي للعبوات الغذائية، لتمكين الأفراد والأسر من اختيار النظام الغذائي المحي، واعطاء أولوية عليا لضمان وصول هذه البرامج الى الفئات المستهدفة.

(و) التشجيع على تكييف المعلومات الغذائية والاستهلاكية وبرامج التدخلات لكي تتلاءم مع الاختلافات في الأحوال الاجتماعية الاقتصادية والحواسر اللغوية والمعتقدات والمواقف الحضارية ازاء الأغذية والصحة والمرض.

(ز) تشجيع المعرفة منذ سن مبكرة بالأغذية والتغذية، وسلامة الأغذية وتحضيرها، والنظم الغذائية السليمة وأنماط الحياة الصحية وذلك عن طريق الاستعانة بالمناهج المدرسية والمعلمين والمشتغلين بالمهن الصحية، وعن طريق تدريب العاملين في مجال الارشاد الزراعي.

(ح) تشجيع المرافق النظامية لتقديم الخدمات الغذائية وقطاع توريد الاطعمة على توفير وجبات غذائية صحية والترويج لها.

(ط) اتخاذ الاجراءات الملائمة للصد عن التدخين وإساءة استعمال الكحول والمخدرات.

(ى) رعاية وتعزيز البرامج الرياضية بما يعود بالنفع على الجميع، مع استهداف الأطفال والمجموعات شديدة التعرض للخطر، وتوفير المرافق الترفيهية والرياضية بمشاركة منظمات المجتمع المحلى والمنظمات العامة والخاصة.

(ك) زيادة فرص العمل وتحسين ظروف المعيشة فى المناطق الريفية لمنع الهجرة الزائدة الى المدن.

(ل) دعم الأنشطة المتعلقة بالتغذية الخاصة وتوعية المستهلكين، والتدخلات الغذائية، وأعمال المتابعة الخاصة بمجموعات المهاجرين التى قد تحتاج الى رعاية خاصة.

٩ - تقييم الاوضاع الغذائية وتحليلها ورصدها

٤٦ - يعد توافر المعلومات عن طبيعة الأنواع المختلفة من المشكلات التغذوية ومدى نظافتها وحجمها وشدتها وأسبابها، وعن الموارد وكيفية تبديلها على مر الزمن، أمراً جوهرياً لوضع وتنفيذ ورصد وتقييم سياسات وبرامج فعالة لتحسين التغذية. كما يلزم توافر معلومات تؤمن انذاراً مبكراً عن حالات الطوارئ التغذوية الوشيكة، وبرامج الادارة الجارية. وينبغى أن يكون الهدف الأساسى هو توفير المعلومات الدقيقة ذات الصلة التى يمكن استخدامها بفعالية وكفاءة. ولذا يجب أن تتوافر هذه المعلومات، فى الوقت المناسب، وأن تتفق مع احتياجات صانعى القرارات، وأن تبلغ بشكل فعّال الى المستويات الملائمة. وتتفاوت هذه المستويات، بين المستوى الفردى والأسرى مرورا بالمستوى المحلى والقطرى، وانتهاء بالمستوى الدولى. ويجب ضمان حصول جميع الأطراف المعنية، دون قيود، على المعلومات الخاصة بالأوضاع التغذوية. ويمكن تسهيل استخدام هذه المعلومات بإنشاء الأجهزة أو الآليات النوعية الملائمة أو تعزيزها. وتترتب على جمع

المعلومات وتحليلها تكاليف لا بد من موازنتها مقابل مجموع الموارد المتاحة للبرنامج. وفي هذا الصدد، ينبغي للحكومات بالتعاون الوثيق مع جميع الأطراف المعنية، القيام بما يلي:

(أ) تحديد المشكلات التغذوية ذات الأولوية في البلد المعنى، وتحليل أسبابها وتخطيط التدابير العلاجية الملائمة وتنفيذها، ورصد الجهود المبذولة لتحسين الوضع التغذوي وتقييمها. ويمكن أن يشمل هذا الإجراء، اختيار المؤشرات والطرق الملائمة لتقييم ورصد المشكلات المتعلقة بالأمن الغذائي، ونقص التغذية، ونقص العناصر المغذية الدقيقة، والافراط في التغذية.

(ب) انشاء أو تعزيز أجهزة جمع البيانات وتحليلها وتبليغها ضمن الأطر المؤسسية الملائمة، وذلك بطريقة قابلة للاستمرار من أجل تلبية أولويات احتياجات القائمين على التخطيط ووضع السياسات، ومديرى البرامج، وقيادات المجتمعات المحلية، من المعلومات ذات الصلة التى تلزمهم فى معالجة المشكلات التغذوية.

(ج) توفير تدريب أساسى ومستمر للعاملين فى الوزارات والمؤسسات المختصة، وذلك فى مجال جمع البيانات وتحليلها وعرضها واستخدامها.

(د) الاستفادة القصوى من مصادر البيانات ونظم المعلومات المتوافرة، تلافياً لازدواج الجهود وتشجيعاً لاتباع منهج منسق متعدد القطاعات فى اتخاذ الإجراءات اللازمة. أما المصادر التى يمكن أن توفر مثل هذه البيانات فتتمثل، بصفة خاصة، فى الوزارات المسؤولة عن الزراعة، والصحة، والتعليم، والتجارة، والمالية والتخطيط، والبحث العلمى، والرعاية الاجتماعية، بالإضافة الى الجامعات، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. ويمكن أن تشمل البيانات معلومات عن معدلات الوفيات والاصابة بالأمراض، ومقاييس الجسم، ومدى توافر الاغذية، والمنتحلات الغذائية، وأسعار الاغذية، والرعاية الطبيعية، ونوعية الاغذية وسلامتها، الى جانب المعلومات المتعلقة بالمعارف، والمواقف والممارسات، وحجم الأسرة ودخلها، ومعدلات الأمطار، ونظم حيازة الاراضى، وغير ذلك.

(هـ) تشجيع استحداث واستعمال مناهج مبتكرة فى جمع المعلومات واستخدامها، مثل اعداد خرائط للمخاطر المتوقعة، وتحديد مواقع للرصد والمراقبة وتقنيات التقييم السريع. وانشاء نظام لتبادل المعلومات لأغراض التدريب والبحوث فيما بين البلدان النامية (فى اطار التعاون بين بلدان الجنوب) من جهة، وبين البلدان المتقدمة والنامية من جهة أخرى.

(و) ترويج نظم المعلومات فى المجتمعات المحلية بهدف المساعدة على تحديد المشكلات المحلية وتحليلها وتدابير علاجها.

(ز) استحداث وتعزيز الأنشطة المتعلقة برصد النمو وتشجيعه وبمراقبة التغذية فى اطار نظم الرعاية الصحية الأولية.

(ح) الترويج لتعزيز البحوث وتدريب العاملين فى مجال التغذية، وخاصة فيما يتعلق بعلوم الاغذية، والتغذية، والبيولوجيا، وسمية الاغذية، والابوثة، والعلوم الانسانية والاجتماعية، والتدخلات ذات الصلة.

(ط) العمل مع بقية الحكومات ومؤسسات البحوث والمنظمات غير الحكومية والدولية، على تشجيع ودعم التعاون الاقليمي والدولى فى مجال جمع المعلومات المتعلقة بالاغذية والتغذية وعلى الاضطلاع بأنشطة المراقبة والانداز المبكر. وينبغى أن يشمل ذلك أيضا تكوين القدرات اللازمة داخل البلدان المختلفة، وتشجيع انشاء مراكز اتصال فى مجال التدريب والبحوث على المستويين القطرى والاقليمى.

(ى) دعم وتشجيع الأنشطة المتعلقة بتنمية واستعمال المعلومات الخاصة بمكونات الاغذية المحلية، حيثما يكون ذلك ملائما.

خامسا- مسؤوليات العمل

٤٧ - يجب تحويل أهداف الاعلان العالمى الخاص بالتغذية وتوصيات خطة العمل الخاصة بالتغذية الى أعمال ذات أولوية تتفق مع حقائق الواقع السائد فى كل بلد، تدعمها فى ذلك الأعمال التى يجرى الاضطلاع بها على المستوى الدولى. وينبغى للحكومات أن تعتمد، أخذاً ذلك فى اعتبارها، الى اعداد خطط عمل قطرية يتم

تنسيقها عند الاقتضاء مع أعمال المتابعة المتعلقة بمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، والى وضع الأولويات، وتحديد الأطر الزمنية والقيام، حيثما اقتضى الأمر، بتحديد ما يلزم من الموارد وما يتوافر منها بالفعل. وقد تختلف الاستراتيجيات التي تتبع لبلوغ الأهداف من بلد الى آخر، كما أن المسؤوليات تقع على عاتق أطراف شتى بدءا من المؤسسات الحكومية وانتهاء بالأفراد.

١ - على المعيد القطري

(أ) ينبغي لجميع الحكومات أن تنشئ آليات قطرية ملائمة من أجل تحديد أولويات السياسات والخطط الرامية الى تحسين التغذية في غضون أطر زمنية محددة، استنادا الى الاحتياجات القطرية والمحلية، ومن أجل وضع هذه السياسات والخطط وتنفيذها ورصدها، وأن تقوم أيضا بتقديم الأموال اللازمة لتنفيذها.

(ب) ينبغي أن تقوم الحكومات - في إطار خطط العمل القطرية - بمياغة وقرار وتنفيذ البرامج والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق توصيات خطة العمل الخاصة بالتغذية، واضعة مشكلاتها وأولوياتها المحددة موضع الاعتبار. وينبغي على وجه الخصوص، أن تتقدم وزارات الزراعة ومصايد الأسماك، والأغذية، والصحة، والرعاية الاجتماعية، والتعليم، والتخطيط، والوزارات المعنية الأخرى - في البلدان التي يكون من الملائم القيام فيها بذلك - بمقترحات عملية للنهوض بالأوضاع التغذوية في قطاعاتها المختلفة.

(ج) ينبغي تشجيع الحكومات على المستوى المحلي ومستوى المحافظات، وكذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، على المشاركة في هذه العملية.

(د) ينبغي تشجيع كل قطاعات المجتمع على القيام بدور فعال والاضطلاع بمسؤولياتها في تنفيذ ما يتصل بها من عناصر خطة العمل القطرية، مع ايجاد آليات التنسيق الملائمة لها. وينبغي تعبئة الأسر، والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الخاصة - وتشمل الصناعة، وصغار المنتجين، والمزارعين، والتجارة، والخدمات، بالإضافة الى الاتحادات الاجتماعية والثقافية - ووسائل الاعلام

الجماهيرية، من أجل مساعدة الأفراد والمجموعات السكانية على تحقيق مستوى تغذوى جيد بالتعاون الوثيق مع القطاع الحكومى وقطاع الخدمات الفنية.

(هـ) ينبغي دعم البرامج التى تهدف الى تحسين الأوضاع التغذوية للسكان، وبشكل خاص المجموعات الحساسة أكثر من غيرها، عن طريق قيام القطاعين العام والخاص بتخصيص موارد كافية تضمن تنفيذ استمرارية هذه البرامج.

(و) ينبغي للحكومات والمؤسسات الأكاديمية والصناعية أن تدعم تنمية الأبحاث الأساسية والتطبيقية الهادفة الى تحسين قاعدة المعارف التكنولوجية والعلمية التى يمكن عن طريقها تحليل مشكلات الأغذية والتغذية والصحة وإيجاد الحلول لها، مع إيلاء الأولوية للبحوث المتعلقة بالمجموعات المحرومة والحساسة.

(ز) ينبغي إيلاء الأولوية المتقدمة فى معظم البلدان لتنمية الموارد البشرية وتدريب العاملين اللازمين فى جميع القطاعات لدعم الأنشطة المتعلقة بالتغذية.

(ح) ينبغي للحكومات أن تتولى، بالتعاون مع السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، إعداد تقارير دورية عن تنفيذ خطط العمل القطرية، مع بيان واضح لتطورات أحوال الجماعات الحساسة.

٢ - على الصعيد الدولى

(أ) تُحث المنظمات الدولية - متعددة الأطراف، والشائبة، وغير الحكومية - على أن تحدد، خلال عام ١٩٩٢، الخطوات التى يمكن أن تسهم بها فى تحقيق الأهداف والاستراتيجيات الواردة فى الاعلان وخطة العمل العالميين الخاصين بالتغذية، بما فى ذلك دعم قيام أشكال المشاركة الجديدة بين البلدان فى مجالات التعاون الاقتصادى والتقنى.

(ب) ينبغي للأجهزة الرئاسية فى منظمة الأغذية والزراعة، وفى منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والبنك

الدولى، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى، واليونسكو، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الاغذية العالمى، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وجامعة الأمم المتحدة، والصندوق الدولى للتنمية الزراعية، وغيرها من المنظمات الدولية المعنية، أن تقرر خلال عام ١٩٩٣، الطرق والوسائل التى تكفل اسناد الاولوية الملائمة لبرامجها وأنشطتها التغذوية الرامية الى ضمان أن تنفذ الأنشطة الموصى بها فى الاعلان وخطة العمل العالميين الخاصين بالتغذية على نحو فعال ومنسق فى أسرع وقت ممكن. ومن المتوخى أن يشمل ذلك، حيثما يكون ملائما، زيادة المساعدات المقدمة للبلدان الاعضاء. وينبغى لمنظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، على وجه الخصوص، أن تعززا، فى حدود الموارد المتاحة، برامجهما الهادفة الى تحسين التغذية، مع مراعاة التوصيات الواردة فى خطة العمل هذه.

(ج) تُحث المكاتب الاقليمية لمنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الاقليمية على أن تتعاون على تنفيذ ورصد خطة العمل الخاصة بالتغذية وعلى تيسير هذه المهام عن طريق تعزيز التعاون الاقليمى والاقليمى، ولاسيما فيما بين البلدان النامية. ومن المتوخى أن يشمل هذا بصورة خاصة التعاون، على صياغة استراتيجيات اقليمية شاملة لتحسين التغذية، استنادا الى أهداف ومبادئ خطة العمل الخاصة بالتغذية، ومساعدة الحكومات، بناء على طلبها، على صياغة خطط العمل فى هذا المضمار.

(د) ينبغى للمعاهد الاقليمية المعنية بالبحوث والتدريب أن تقوم، بدعم مناسب من المجتمع الدولى، بانشاء أو تعزيز الشبكات التعاونية من أجل تنمية الموارد البشرية اللازمة، وخاصة على المستوى القطرى، لتنفيذ خطة العمل الخاصة بالتغذية ومن أجل تشجيع التعاون بين البلدان وتبادل المعلومات بشأن الوضع الغذائى والتغذوى، والتكنولوجيات، ونتائج البحوث، وتنفيذ برامج التغذية، وتدفعات الموارد.

(هـ) تُحث كل من منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، بصفتها المنظمتين الرائدتين والمتخصصتين فى أسرة الأمم المتحدة فى مجالات

الأغذية والتغذية والصحة، على أن تعدا معا وبالتعاون الوثيق مع اليونيسيف ومع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، تقريراً موحداً عن تنفيذها للاعلان العالمى وخطة العمل الخاصين بالتغذية، وكذلك عن تنفيذ الاعلان وخطة العمل المذكورين من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى كيما تستعرضه الأجهزة الرئاسية فى كل منهما بحلول عام ١٩٩٥. وبعد ذلك يمكن للأجهزة الرئاسية اتخاذ القرارات بمواقيت تقديم التقارير اللاحقة.

(و) تتحمل وكالات الأمم المتحدة مسؤولية خاصة فيما يتصل بأعمال المتابعة. وتُحث كل الهيئات والمنظمات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على تعزيز ما يتبعها من آلياتها التعاونية كيما يتسنى لها المشاركة الكاملة فى تحقيق غايات خطة العمل الخاصة بالتغذية على الأصعدة الدولية والاقليمية والقطرية والمحلية. وينبغى للجنة الفرعية المعنية بالتغذية التابعة للجنة التنسيق الادارية أن تيسرَ تنسيق هذه الجهود، بالتعاون الوثيق مع الوكالات المشاركة فيها وأن تعد تقارير دورية عن أنشطة هذه الوكالات فيما يتعلق بتنفيذ الاعلان وخطة العمل العالميين الخاصين بالتغذية لتتولى لجنة التنسيق الادارية دراستها ثم رفعها الى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن طريق المجلس الاقتمادى والاجتماعى.

سادسا- توصيات من أجل أعمال متابعة المؤتمر

٤٨ - تُحث الحكومات على تشجيع العمل المتواصل من جانب الوزارات المعنية، وأن تنشئ أو تعزز - حسب مقتضى الحال - نقاط الاتصال الخاصة بالمؤتمر الدولى المعنى بالتغذية، وأن تشترك مع الأطراف المعنية الأخرى فى تحسين الحالة التغذوية على أن يشمل ذلك ما يلى:

(أ) اعداد أو تجويد خطط العمل والسياسات القطرية استنادا الى المبادئ والاستراتيجيات الواردة فى الاعلان وخطة العمل، على أن يتم ذلك بأسرع ما يمكن قبل نهاية عام ١٩٩٤. ومن الضرورى أن تستند هذه الخطط والسياسات الى تحليل للوضع القطرى، وأن تُعد بمساهمة فعالة من كل الوزارات، والحكومات والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات البحوث، ومؤسسات القطاع الخاص ذات الملة.

(ب) تخصيص وحشد الموارد المالية والبشرية اللازمة للتنفيذ.

(ج) اعداد مقترحات نوعية، حيثما يكون ملائماً، بالأولويات المتعلقة بالبحوث وتكوين القدرات، واقامة الروابط بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات والمؤسسات الأكاديمية الملائمة.

(د) إنشاء آليات منسقة مشتركة بين القطاعات لتنفيذ خطط العمل القطرية المتفق عليها ورصدها وتقييمها.

(هـ) نشر المعلومات في صفوف الجمهور الذي قد يضم أيضا الهيئات البرلمانية، عن مبادئ وأهداف الاعلان وخطة العمل العالميين الخاصين بالتغذية، وكذلك بشأن ما أحرز من تقدم وما تحقق من أهداف.

(و) تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية وأجهزة المجتمع المحلي، وممثلي القطاع الخاص المحلي والمواطنين في تصميم وتنفيذ خطة العمل القطرية.

٤٩ - ويحث المجتمع الدولي، بما في ذلك الهيئات والمؤسسات الثنائية والدولية ومتعددة الأطراف التي تقدم المساعدات الرأسمالية والفنية أو كليهما، على القيام، في أسرع وقت ممكن، وبقدر ما تسمح به صلاحياتها ومواردها، بتخصيم أموال مضمونة ومتزايدة للبلدان والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية المستفيدة، حسب الاقتضاء، بهدف اعداد وتنفيذ خطط العمل القطرية.

٥٠ - ويطلب من الأجهزة الرياسية في كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وفي المنظمات الدولية المعنية الأخرى، أن تولى اهتماما خاصا في عام ١٩٩٣ لتحديد طرق ووسائل تعزيز قدراتها على تنفيذ الاعلان وخطة العمل العالميين. ويطلب من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أن تنظر في ادراج تقارير دورية عن متابعة المؤتمر الدولي المعنى بالتغذية في جداول أعمال الدورات العادية للمؤتمرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة، واجتماعات اللجان الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية.

٥١ وتحت مظلة منظمة الأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية على اعداد معلومات عن الاعلان وخطة العمل العالميين، ونشرها على الجمهور.

٥٢ - وختاماً، ينبغي النظر الى المؤتمر الدولي المعنى بالتغذية باعتباره علامة بارزة فى مسار العملية المتواصلة الهادفة الى استئصال الجوع وسوء التغذية، خاصة فى البلدان النامية، وكذلك الى منع تزايد الاصابة بالامراض السارية وغير السارية المرتبطة بنوعية النظام الغذائى. لقد بدأت عملية التحضير للمؤتمر الدولي المعنى بالتغذية من مستوى البلدان والاقاليم، ولذا فان فعالية أعمال المتابعة الآن لابد من أن تستند الى التزام البلدان والاقاليم وجهودها فى سبيل رعاية ودعم سلامة الأوضاع التغذوية لجميع الناس.

الملحق الاول

الاهداف التغذوية لعقد الامم المتحدة الانمائى الرابع

يجب على الدول الاعضاء أن تنفذ ما سبق الاتفاق عليه من ضرورة بذل قصارى
الجهد لتحقيق الاهداف التالية خلال العقد:

- (أ) القضاء على الجوع والموت الناجم عن المجاعات؛
- (ب) التغلب على سوء التغذية وتخفيض معدل الوفيات بين الاطفال تخفيضا
كبيراً؛
- (ج) تخفيض الجوع المزمن تخفيضا ملموساً؛
- (د) القضاء على أهم الامراض المتملة بالتغذية.

الاهداف التغذوية لمؤتمر القمة العالمى من أجل الطفل (يتوخى بلوغها بحلول عام ٢٠٠٠)

- (أ) الاصابة بسوء التغذية الحاد والمعتدل فى اوساط الاطفال دون سن
الخامسة، التى نصف معدلاتها فى عام ١٩٩٠؛
- (ب) تخفيض معدل نقصان الوزن عند الولادة (٥٠ كيلو غرام أو أقل) الى
أقل من ١٠ فى المائة؛
- (ج) تخفيض أنيميا نقص الحديد لدى النساء بنسبة الثلث من معدلاتها لعام
١٩٩٠؛
- (د) القضاء الفعلى على الاضطرابات الناجمة عن نقص اليود؛

(هـ) القضاء الفعلى على نقص فيتامين «أ» وما يترتب عليه من آثار، بما فيها العمى؛

(و) تمكين جميع النساء من الاقتصار فى ارضاع أطفالهن على الارضاع الطبيعى لما يتراوح من أربعة الى ستة أشهر، ثم الاستمرار بعد ذلك فى الارضاع الطبيعى مع أغذية تكميلية معظم السنة الثانية؛

(ز) ترسيخ الطابع المؤسسى فيما يتصل بتعزيز النمو ورصده المنتظم فى جميع البلدان بحلول نهاية التسعينات؛

(ح) نشر المعرفة والخدمات الداعمة لزيادة انتاج الاغذية من أجل ضمان الامن الغذائى للأسر.

W/U9260/AR

